



الأمم المتحدة

تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين ٢٠٠٢

الجمعية العامة

الوثائق الرسمية

الدورة الثامنة والخمسون

الملحق رقم ١٢ (A/58/12)

الجمعية العامة
الوثائق الرسمية
الدورة الثامنة والخمسون
الملحق رقم ١٢ (A/58/12)

تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين ٢٠٠٢



الأمم المتحدة • نيويورك، ٢٠٠٣

ملاحظة

تتألف رموز وثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام. ويعني إيراد أحد هذه الرموز
الإحالة إلى إحدى وثائق الأمم المتحدة.

[١٩ آب/أغسطس ٢٠٠٣]

المحتويات

الصفحة	الفقرات
١	٧-١ لحة عامة
٣	٢٤-٨ الحماية الدولية: التحديات والاستجابة
٨	٤٦-٢٥ العمليات: الإنجازات والقيود والاتجاهات الجديدة
١٦	٥٧-٤٧ التنسيق والشراكات
١٩	٧٠-٥٨ إدارة البرامج والإشراف عليها
	الجدول
٢٤ نفقات مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في عام ٢٠٠٢

أولا - لمحة عامة

١ - شهدت سنة ٢٠٠٢ تطورات مشجعة. فقد ساعد عدد من عمليات العودة إلى الوطن الرئيسية الملايين من الناس المقتلعين من ديارهم على العودة إلى أوطانهم - حوالي مليونين إلى أفغانستان وحدها. وعاد أيضاً كثيرون آخرون إلى إريتريا وتيمور - ليشتي وسري لانكا وسيراليون. وبعثت عمليات العودة إلى الوطن هذه الأمل لدى الشباب وكبار السن - هؤلاء الذين لم يكتشفوا وطنهم بعد، وهؤلاء الذين أمضوا عدة عقود في المنفى. كما أن التقدم في اتجاه تحقيق السلام في أماكن أخرى - في أنغولا وسري لانكا - بشر بفرص جديدة لحركات العودة. وفي الآونة الأخيرة، كانت الحالة المتطورة في بوروندي مدعاة للتفاؤل هناك أيضاً، فقد يبدأ تنفيذ عمليات العودة الطوعية إلى الوطن قريباً. والآمال معقودة الآن على تثبيت عمليات السلام هذه لإتاحة استدامة إعادة دمج العائدين. وستتوقف أمور كثيرة على إعادة إقرار الأمن والحفاظ عليه بالنسبة للعائدين والسكان المحليين على السواء.

٢ - وظل التأهب للطوارئ يشكل أولوية رئيسية طوال هذه السنة. واعتمدت قدرة المفوضية على الاستجابة للطوارئ على كل من الموارد الاحتياطية الداخلية والخارجية من أجل الاستجابة لحالات الطوارئ في ما يزيد على ٢٠ جزءاً مختلفاً من الكرة الأرضية. وفي وقت سابق من سنة ٢٠٠٣، شاركت المفوضية مهمة أيضاً في عملية التخطيط للطوارئ المشتركة بين الوكالات المتعلقة بالأزمة العراقية التي كانت وشيكة آنذاك. واليوم، ولئن كانت المفوضية تحافظ على مستوى مناسب من الاستعداد لتدفق محتمل للاجئين من العراق إلى البلدان المجاورة، فقد بلغت الآن مرحلة متقدمة جداً في إعدادها لبرنامج العودة الطوعية للاجئين والمشردين داخلياً، الذي سيبدأ تنفيذه حالما تسمح بذلك الظروف بصفة عامة داخل العراق.

٣ - وبلغ العدد الإجمالي التقديري للأشخاص الذين تُعنى بهم المفوضية نحو ٢٠ مليون شخص في نهاية عام ٢٠٠٢. وشمل هذا العدد مجموعات كبيرة من الأشخاص الذين يعيشون في حالات طال أمدها، مثل المشردين في كولومبيا، واللاجئين البوتانيين في نيبال، واللاجئين الصحراويين الذين يعيشون في ضنك في المخيمات. وبرغم الجهود الدؤوبة التي يبذلها المجتمع الدولي، كانت الحلول حتى الآن بعيدة المنال. ومن الواضح أنه لا يمكن فتح الطريق أمام حلول دائمة لضحايا هذه الحالات إلا بالالتزام الراسخ من جانب الدول المعنية بالتغلب على المشاكل السياسية الكامنة وراء هذه الأوضاع.

٤ - وفي مواجهة التحديات المستمرة المتمثلة في تحقيق حلول دائمة، وخاصة في حالات اللاجئين التي طال أمدها، أعطت المفوضية الأولوية لنهج ابتكاري يستند إلى دروس الماضي. وفي ظل إطار جامع يُعرف بإطار "تقديم المساعدة الإنمائية للاجئين"، سعت المفوضية إلى تشجيع الاعتراف بالقدرة المحتملة للاجئين على أن يصبحوا أعضاء معتمدين على الذات ومنتجين في المجتمع الذي يعيشون فيه. ويحتوي إطار "تقديم المساعدة الإنمائية للاجئين" على مفهومين. أولاً، "نهج الإعادة الرباعية المتكامل" إزاء عمليات الإعادة إلى الوطن، وإعادة الدمج، وإعادة التأهيل، وإعادة البناء في حالات ما بعد الصراع، الذي يركز بشكل أكبر على أهمية الانتقال السلس من الجهات الفاعلة الإنسانية إلى الجهات الفاعلة الإنمائية. وثانياً، استراتيجية المفوض السامي الخاصة بالتنمية عن طريق التكامل المحلي التي تساعد الدول الراغبة في تشجيع اعتماد اللاجئين على أنفسهم واندماجهم التدريجي مع السكان المحليين الذين يمكن لقدرتهم الإنمائية أن تتعزز بدرجة كبيرة نتيجة لذلك.

٥ - ويتطلب تنفيذ مثل هذه الاستراتيجيات، ليكتب لها النجاح، تعاوناً وثيقاً مع الحكومات المعنية ومع مجموعة واسعة من الشركاء الإنمائيين. بمن فيهم الشركاء داخل منظومة الأمم المتحدة. وتسعى المفوضية جاهدة إلى الاستفادة الكاملة من الآليات المشتركة بين الوكالات، وأصبحت في الآونة الأخيرة عضواً في مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية.

٦ - ولا يمكن إنكار أن العالم المعاصر أوجد تحديات جديدة يواجهها عمل المفوضية. والضغوط على نظام اللجوء من خلال تدفقات الهجرة غير المنظمة وغير الحكومة تشكل أحد الأمثلة على ذلك، وتواجه الدول شواغل تتعلق بقضايا أمنية. ويتعين على المفوضية أيضاً، لكي تكون فعالة في إنجاز الولاية التي كلفها بها المجتمع الدولي، أن تحافظ على أهميتها في أعين الحكومات. وعلى المفوضية أن تقوم بدور في مساعدة الحكومات في إيجاد حل للقضايا المتصلة بالعلاقة القائمة بين اللجوء والهجرة، فضلاً عن المشاكل الناشئة عن التحركات الثانوية للمتمسكي اللجوء. ويظل تأمين قدر أكبر من الإنصاف في تقاسم العبء بين البلدان في العالم النامي، التي ينتمي إليها أصلاً معظم اللاجئين، وبلدان اللجوء، هدفاً حاسماً.

٧ - وقد شرع المفوض السامي بعد فترة وجيزة من توليه مهامه في عملية تفكير عميق في أداء المفوضية والتغيرات الممكنة التي يمكن أن تعزز قدرته على إنجاز مهمته في العالم المعاصر، الذي تغيرت فيه أشياء كثيرة منذ بداية الخمسينات، عندما أنشئت المفوضية. وأدى هذا التفكير إلى مجموعة من اقتراحات محددة، تشكل موضوعاً لتقرير مستقل سيقدم إلى الجمعية

العامة. وتشارك اللجنة التنفيذية بشكل وثيق في صياغة الاقتراحات التي ستقدم في الوقت المناسب إلى الجمعية العامة من خلال لجنّتها الثالثة.

ثانياً - الحماية الدولية: التحديات والاستجابة

٨ - شهدت الفترة قيد الاستعراض تحديات متواصلة بالنسبة لحماية اللاجئين، يتصل الكثير منها بتطورات كبيرة. وأدت الشواغل الأمنية إلى عمليات تفتيش جديدة وصارمة تقوم بها الدول عند نقاط الدخول إلى أراضيها، وإلى شروط أكثر صرامة للحصول على تأشيرات الدخول، وإلى قيود أخرى. وأدى ذلك إلى زيادة صعوبة وصول ملتمسي اللجوء إلى إجراءات اللجوء. كما أصبحت حالات الاحتجاز التعسفي، القائمة في كثير من الأحيان على أساس تمييزي، أمراً شائعاً في بعض البلدان. وفي البلدان المضيفة ظل انعدام الأمن يمثل مشكلة متوطنة. وتم تسليح عناصر مسلحة في المخيمات والمستوطنات، وتم إيقاف لاجئين، ومنعهم من الدخول أو إعادتهم بصورة قسرية، وحرمانهم من إمكانية الوصول إلى إجراءات اللجوء الفعّالة.

٩ - وفي غياب سياسات فعالة للهجرة من جانب الدول، لجأت أعداد متزايدة من الساعين إلى الوصول إلى البلدان الصناعية إلى قنوات غير شرعية، والكثير منهم حاول استخدام نظام اللجوء. ووقعت أعداد غفيرة منهم في أيدي المتاجرين بالأشخاص والمهربين، مما زاد من إحساس بعض الحكومات بفقدان السيطرة وميلها إلى تطبيق تدابير عشوائية للحد من قبول جميع القادمين الجدد. وواصل بعض من الدوائر الإعلامية وعدد من رجال السياسة تشويه صورة ملتمس اللجوء واللاجئ، لا سيما أثناء الحملات الانتخابية، مما يحد من دعم الجمهور لاستقبالهم. وأصبح اللاجئون، الذين هم بالفعل ضحايا للاضطهاد أو العنف، يتعرضون للشك أو الأحكام المسبقة بصورة محقة. كما أن كراهية الأجانب ليست حكراً على العالم الصناعي، ففي العالم النامي أيضاً أصبحت تشكل تحدياً رئيسياً أمام حماية اللاجئين.

١٠ - ومن أجل الاستجابة لهذه التحديات، شمل عمل المفوضية في مجال الحماية مجموعة واسعة ومتنوعة من الأنشطة، بدءاً بالدعوة والرصد ووصولاً إلى الأنشطة التنفيذية بمختلف أنواعها. وبُذلت جهود متواصلة لتشجيع الانضمام إلى الصكوك الدولية المتعلقة باللاجئين وعدمي الجنسية ولتأمين تنفيذها الفعال، بوصف ذلك أساساً لنظام الحماية الدولي. وفي أيار/مايو ٢٠٠٣، كانت ١٤٥ دولة قد انضمت إلى اتفاقية عام ١٩٥١ المتعلقة بوضع اللاجئين و/أو بروتوكولها لعام ١٩٦٧. كذلك تم بذل جهود مكثفة لتوفير أدوات إضافية

أو محدثة لهؤلاء الذين يعملون في الميدان، على النحو الوارد وصفه في موضع لاحق في هذا الفصل.

١١ - وفي جميع الأحوال، تم الاضطلاع بهذا العمل بتعاون وثيق مع الدول التي تقع على عاتقها المسؤولية الرئيسية عن كفالة احترام الحقوق الأساسية للجميع داخل أراضيها. وظلت أيضاً الشراكة مع جهات أخرى، داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها على السواء، مسألة أساسية. وفي حالة الجهود الرامية إلى معالجة المشاكل المعقدة الناشئة عن العلاقة القائمة بين اللجوء والهجرة، اتخذت هذه الجهود شكل تعاون متزايد بين المفوضية السامية لحقوق الإنسان ومنظمة العمل الدولية والمنظمات الدولية للهجرة.

ألف - جدول أعمال للحماية

١٢ - شهدت سنة ٢٠٠٢ إكمال المشاورات العالمية بشأن الحماية الدولية - وهي عملية حاسمة بدأت في وقت مبكر من عام ٢٠٠١ - الذكرى السنوية لاتفاقية عام ١٩٥١. وشاركت في هذه المشاورات دول ومنظمات حكومية دولية أخرى، بما فيها منظمات أعضاء في منظومة الأمم المتحدة، ومنظمات غير حكومية، وأكاديميون، وقانونيون، فضلاً عن لاجئين. وكان الهدف من ذلك إثارة التفكير المشترك بشأن سبل البناء في إطار اتفاقية عام ١٩٥١ من أجل مواجهة تحديات الحماية القائمة في عالم اليوم المعقد. واشتمل هذا على تحليل ومناقشة مفصلين بشأن مجموعة واسعة من المواضيع، نظرية وعملية وتنفيذية على السواء، ساعداً على تحديد أدوات إضافية يمكن أن تساعد الدول، والمفوضية، وجهات فاعلة أخرى، على التصدي لهذه التحديات.

١٣ - واعتمدت اللجنة التنفيذية جدول أعمال بشأن الحماية في دورتها الثالثة والخمسين^(١) وهو يعكس نتائج المشاورات العالمية، ورحبت به الجمعية العامة فيما بعد في دورتها السابعة والخمسون^(٢). وتحدد وثيقة السياسات العامة الاستراتيجية هذه مجموعة من الغايات، تصاحبها سلسلة من الأهداف المحددة والإجراءات العملية اللازمة. وتتمثل الغايات الست المحددة في جدول الأعمال فيما يلي:

١ - تعزيز تنفيذ اتفاقية عام ١٩٥١ وبروتوكولها لعام ١٩٦٧؛

٢ - حماية اللاجئين في إطار حركات الهجرة الأوسع؛

(١) الوثيقة A/AC.96/973، الفقرة ٢١.

(٢) القرار ١٨٧/٥٧.

٣ - تقاسم الأعباء والمسؤوليات بطريقة أكثر إنصافاً، وبناء القدرات لاستقبال اللاجئين وحمايتهم؛

٤ - التصدي بمزيد من الفعالية للشواغل المتصلة بالأمن؛

٥ - مضاعفة الجهود للبحث عن حلول دائمة؛

٦ - تلبية احتياجات اللاجئين والأطفال اللاجئين من حيث الحماية.

١٤ - وتشارك اللجنة التنفيذية على نحو وثيق في تنفيذ جدول الأعمال هذا، واعتمدت بالفعل استنتاجات، وفي وضع معايير للتسجيل، واستقبال ملتمسي اللجوء، والطابع المدني والإنساني للجوء^(٣). وتقوم المفوضية، من جانبها، بوضع مبادئ توجيهية عملية بشأن جوانب محددة من إجراءات ومعايير تحديد وضع اللاجئين^(٤). وتتماشى أيضاً التطورات الواردة في الفقرات التالية مع أهداف وغايات جدول الأعمال المتعلقة بالحماية.

باء - الأدوات التنفيذية للحماية

١٥ - قامت المفوضية، بتعاون وثيق مع الشركاء في الميدان، بوضع التسجيل والتوثيق في مقدمة أولوياتها، بوصفها أداة هامة لتقييم المساعدة ورصدها، والمساعدة على حماية اللاجئين من الطرد والاحتجاز التعسفي، وتسهيل حصولهم على الحقوق الأساسية وجمع شمل الأسر. وتم إحراز بعض التقدم المشجع وذلك بإدراج التسجيل المنتظم للسكان اللاجئين في بلدان مثل كينيا وإكوادور، أو بالتوصل إلى اتفاق بشأن توفير بطاقات هوية في عمليات مثل تلك التي تمت في جورجيا وغينيا وكينيا واليمن.

١٦ - كما تم إيلاء اهتمام خاص للتدابير الرامية إلى تعزيز السلامة الجسدية للاجئين، داخل المخيمات وخارجها على السواء، في مواجهة العنف الذي تولده الصراعات فيما بين الدول والصراعات عبر الحدود. وكان انعدام الأمن حاداً بشكل خاص في غرب أفريقيا، ومنطقة البحيرات الكبرى، وكولومبيا، وشمال القوقاز، والعراق، على سبيل المثال لا الحصر. وشهدت شراكة ابتكارية لتقاسم الأعباء في غينيا نشر ضباط شركة كنديين جنباً إلى جنب مع نظرائهم منذ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣. وسعت المفوضية من جانبها إلى الإبقاء على وجودها، ووجود شركائها، حتى في المناطق الحدودية الخطيرة. وفي بلدان مثل أفغانستان وأنغولا وسري لانكا وسيراليون، حيث يجري إحلال السلام تدريجياً، تضمنت البرامج

(٣) الوثيقة AC.96/959، الفقرة ٢٣؛ A/AC.96/973، الفقرتان ٢٢ و ٢٣.

(٤) الانتماء إلى فئة اجتماعية معينة (HCR/GIP/02/02)؛ الاضطهاد بسبب الجنس (HCR/GIP/02/01).

أنشطة توعية بالألغام الأرضية، والتسريح الكامل للجنود، بما في ذلك الجنود الأطفال، مصحوباً بتدابير ترمي إلى إعادة تأهيلهم.

جيم - اعتماد نهج يراعي السن والمنظور الجنساني

١٧ - على مدى العقد الماضي، خصصت المفوضية، ومع شركائها، قدراً كبيراً من الموارد لوضع معايير واستراتيجيات تلبي احتياجات الحماية للاجئين من الأطفال والنساء على السواء. ولكن تأمين تنفيذها بصورة فعالة ظل يشكل تحدياً. وكان حدوث العنف جنسي قائم على نوع الجنس مثلاً قوياً على ذلك أبرزته ادعاءات بحدوث استغلال ظهرت في عام ٢٠٠٢ في غرب أفريقيا ونيبال وفي أماكن أخرى. وكانت استجابة المفوضية قوية وموجهة إلى مستويات شتى. واشتملت على تحقيقات فورية وإجراءات تصحيحية، حسب الاقتضاء، مصحوبة ببرامج دعم للضحايا. كما اشتمل تدريب شامل واستراتيجية لبناء القدرات على تدريب إقليمي وحلقات عمل على المستوى القطري. وسوف تستخدم المبادئ التوجيهية التي نُقحت مؤخراً والمتعلقة بمنع العنف الجنسي ضد اللاجئين والتصدي له، كأساس للمزيد من التدريب يشارك فيه كل من موظفي المفوضية وشركائها. كذلك طرحت المفوضية مدونة لقواعد السلوك في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢، يجري تطبيقها على موظفي شركائها. وعلى المستوى المشترك بين الوكالات، أسهمت المفوضية في وضع خطة عمل مشتركة بين الوكالات تتعلق بالحماية من الاستغلال والاعتداء الجنسيين، وتشارك في تنفيذها على نحو نشط.

١٨ - ومن المعترف به على نطاق واسع أن هذا النوع من مشاكل الحماية له أسباب معقدة، ولا يمكن معالجته بشكل منفصل. وتشمل هذه الأسباب الافتقار إلى الموارد وإلى فرص الوصول إلى الخدمات الأساسية، ومشاكل ناشئة عن تمزق الأسرة، فضلاً عن جو عام من انعدام الأمن. وحل هذه المشاكل ليس يسيراً، ويستدعي مبادرات أوسع. وسعت المفوضية، من ناحيتها، إلى تسجيل اللاجئين، وتحسين مهاراتهم القيادية وتشجيع مشاركتهم في إدارة المخيمات. كما قامت بزيادة نسبة الموظفين من أجل تسهيل الاتصالات مع اللاجئين، وعززت تعاونها مع برنامج الأغذية العالمي في مسعى يرمي إلى زيادة مشاركة النساء في توزيع الأغذية وغيرها من المواد.

١٩ - وفيما يتعلق بحماية الأطفال اللاجئين، يظل التعليم وسيلة رئيسية للمساعدة على تفادي مخاطر مثل التجنيد العسكري، والاستغلال، والاعتداء، والاتجار. بيد أنه من حيث فرص الوصول إلى التعليم، ما زال هناك الكثير الذي ينبغي عمله. و ٥٠ في المائة فقط من الأطفال اللاجئين مسجلون في الصفوف المدرسية الأربعة الدنيا و ١٢ في المائة فقط في

الصفوف المدرسية الأربعة العليا. وشملت مبادرات اتخذت مؤخراً لمحاولة تحسين هذه الحالة مجموعة متنوعة من التدابير تهدف إلى دعم تعليم الفتيات اللاجئات في كينيا وأوغندا وباكستان وناميبيا، فضلاً عن تعليم الأمهات الشابات اللاجئات في غينيا وكينيا؛ وتصميم مدارس للاجئين في أوغندا بشكل مدروس وتجهيزها بمراحيض منفصلة للصبيان وأخرى للفتيات وتوفير ملابس كافية للبنات.

دال - انعدام الجنسية

٢٠ - لقيت محنة عديمي الجنسية والجهود التي تضطلع بها المفوضية لصالحهم اهتماماً مركزاً في دراسة استقصائية أوصي بها في إطار جدول الأعمال الخاص بالحماية. وتجري هذه الدراسة باستخدام استبيان وجهته المفوضية في شهر نيسان/أبريل ٢٠٠٣ إلى جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، يتيح لها توضيح الخطوات التي اتخذتها، والتحديات التي تواجهها، وآليات التعاون التي يمكن أن تساعد على تفادي حدوث حالات انعدام الجنسية أو تخفيضها.

٢١ - وعلى مدى السنة الماضية، التمس عدد كبير من البلدان، وخاصة في أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى، الخبرة التقنية للمفوضية بشأن التشريع المتعلق بالجنسية. وفي أعقاب استقلال تيمور الشرقية وفرت المفوضية المشورة بشأن صياغة أول قانون خاص بالجنسية في هذا البلد. وتم أيضاً توفير الخبرة التقنية بناء على طلب الحكومة الانتقالية الأفغانية بشأن قضايا الجنسية المعقدة الناتجة عن سنوات عديدة من تشرد اللاجئين الأفغان، وعن الزيجات والولادات الكثيرة في الخارج. وثمة مجال آخر التُمتست فيه مساعدة المفوضية يتعلق بقضايا الجنسية الناشئة في سياق ترسيم الحدود وإعادة توحيد الدول ونقل الأراضي. ونشأت هذه الحالات في غرب أفريقيا، والقرن الأفريقي، والقوقاز، وجنوب شرق أوروبا.

هاء - البعد الاجتماعي للحماية

٢٢ - ثبت أن العمل مع المجتمعات المحلية، وإن لم يكن نهجاً جديداً إلا أنه يشكل وسيلة قوية لتحسين قدرة اللاجئين على تلبية احتياجاتهم وحل مشاكلهم. وهذا يتماشى مع تشديد المفوض السامي على اعتبار اللاجئين عناصر إيجابية للبلد المضيف، لا أعباء عليه. وذلك يعني إشراكهم كشركاء نشيطين في جميع مراحل البرمجة وصنع القرار، ومن ثم تمكينهم من تعزيز حمايتهم لأنفسهم. وشملت أمثلة محددة على ذلك تدابير ترمي إلى تشجيع مجموعات من النساء والشباب كأداة لنشر المعلومات وتعزيز البرامج المجتمعية، وقد أنشئت حتى الآن نواد للشباب في معظم المواقع في شرق أفريقيا والقرن الأفريقي. وعلى سبيل المثال، تشكلت

مجموعات من النساء في ناميبيا، في حين ساعد نهج مجتمعي على تحديد احتياجات اللاجئين معظمهم من المناطق الحضرية في شمال أفريقيا والشرق الأوسط.

٢٣ - وتم أيضاً تطبيق هذا النهج على نشر المعلومات والتوعية فيما يتعلق بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز). وهي قضية تبعث باستمرار على القلق الشديد. وفي بلد واحد على الأقل، توجد به حالات عديدة من الآباء اللاجئين الوحيدين الذين يموتون بسبب الإيدز، سعت المفوضية إلى إيجاد حلول لليتامى، بما في ذلك من خلال اقتفاء أثر أفراد آخرين من الأسر أو توفير كفالة. وفي غضون ذلك تُبذل الجهود للتصدي للتصور الشائع أن اللاجئين يتسببون في زيادة احتمالات الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. ويمكن لمثل هذه المزاعم أو المواقف التي لا أساس لها أن تؤدي إلى ممارسات تمييزية فيما يتعلق بإجراءات القبول، أو التسجيل، أو معايير المعاملة. وفي هذا السياق، واصلت المفوضية معارضتها للاختبارات الإلزامية للمتسبي للجوء واللاجئين، وفي أحد البلدان قامت سلطات الهجرة بإلغاء شرط الفحص الطبي الإلزامي، بعد تدخلات المفوضية.

واو - "تكملة الاتفاقية"

٢٤ - كما تم التشديد على ذلك في عملية المشاورات العالمية، تتطلب الحماية الدولية للاجئين اليوم التزامات بعمل متعدد الأطراف بوصفه مفتاح تحسين تقاسم الأعباء وتحقيق حلول دائمة. ومن أجل تعزيز هذه الالتزامات، طرح المفوض السامي مبادرة جديدة تحت مسمى "تكملة الاتفاقية". ويتمثل هدفها في وضع اتفاقات أو ترتيبات محددة من شأنها أن تشجع تقاسم الأعباء على نحو أكثر إنصافاً، وتيسر التقدم نحو حلول دائمة، لا سيما في الحالات التي طال أمدها والتي انتظر فيها اللاجئون لوقت أطول من اللازم للعودة إلى الحياة الطبيعية. وهذا يمكن أيضاً أن يساعد على الحد من سعي اللاجئين إلى التزوح. وينظم المفوض السامي محفلاً ستلتقي الحكومات من خلاله لإجراء مناقشات تؤدي إلى صياغة ترتيبات خاصة. وسيعقد الاجتماع الأول لهذا المحفل في أواخر حزيران/يونيه ٢٠٠٣.

ثالثاً - العمليات: الإنجازات والقيود والاتجاهات الجديدة

٢٥ - أثناء عام ٢٠٠٢، أُبلغ عن وفود تدفقات جديدة كبيرة الحجم من اللاجئين من ليبيريا إلى سيراليون (٥٣ ٠٠٠)، وغينيا (٣٢ ٩٠٠)، وكوت ديفوار (١٨ ٥٠٠) وحدثت هجرة جماعية قوامها ١٩ ٠٠٠ مواطن من جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى بوروندي، وأثناء هذه السنة، استقبلت جمهورية تنزانيا المتحدة ٢٨ ٥٠٠ لاجئ من بوروندي فضلاً عن ١٧ ٠٠٠ لاجئ من جمهورية الكونغو الديمقراطية. كذلك أبلغت تشاد عن تدفقات كبيرة

جديدة من اللاجئين (٢٠ ٠٠٠ لاجئ من جمهورية أفريقيا الوسطى)، والكاميرون (٠٠٠ ١٧ لاجئ من نيجيريا)، واليمن (١٣ ٣٠٠ لاجئ صومالي).

٢٦ - وأثناء عام ٢٠٠٢، عاد ما يقرب من مليوني لاجئ بمساعدة المفوضية إلى أفغانستان، معظمهم من باكستان (١,٦ مليون شخص) وجمهورية إيران الإسلامية (٣٨٠ ٠٠٠ شخص). وعاد كثيرون آخرون "بصورة تلقائية"، دون مساعدة من المفوضية. وعادت مجموعات كبيرة أخرى إلى الوطن أثناء عام ٢٠٠٢ ضمت لاجئين من أنغولا (٨٨ ٠٠٠ لاجئ)، وسيراليون (٧٦ ٠٠٠ لاجئ)، وبوروندي (٥٣ ٠٠٠ لاجئ)، ورواندا (٠٠٠ ٣٨ لاجئ)، والصومال (٣٢ ٠٠٠ لاجئ)، وتيمور الشرقية (٣١ ٩٠٠ لاجئ)، والبوسنة والمهرسك (٣٧ ٠٠٠ لاجئ). وشملت بلدان اللجوء الأولى التي أبلغت عن حالات رحيل ذات شأن من أجل إعادة التوطين، يسرها المفوضية، تركيا (٢ ٩٠٠ حالة)، وباكستان (٢ ١٠٠ حالة)، وكينيا (١ ٩٠٠ حالة)، ومصر (١ ٧٠٠ حالة)، وكرواتيا (١ ٥٠٠ حالة).

٢٧ - ويقدم هذا الفرع من التقرير موجزاً لإنجازات المفوضية في سعيها لإيجاد حلول للأشخاص الذين تعنى بهم، والقيود الرئيسية المواجهة، ويبرز بعض الاتجاهات التي يجري استكشافها.

ألف - العودة الطوعية إلى الوطن

٢٨ - نظراً لأن الحل المفضل للاجئين هو العودة إلى الوطن، كانت سنة ٢٠٠٢، سنة متسمة بعدد من النجاحات. وكانت الحركة الأبرز أثناء هذه السنة هي العودة الجماعية لنمو مليوني لاجئ أفغاني، عاد الجزء الأكبر منهم من جمهورية إيران الإسلامية وباكستان. وفي الوقت نفسه، تمت أيضاً مساعدة ٢٣٠ ٠٠٠ مشرد داخلياً على العودة إلى ديارهم. وكانت هذه العملية أكبر عملية إعادة توطين تقوم بها المفوضية منذ عدة عقود. وسلطت الضوء على بعض المشاكل التي دفعت المنظمة للنظر في سبل جديدة تساعد على كفاءة العودة المستدامة. والآمال والتوقعات التي أثارها احتمالات استطاعة العودة إلى الوطن أخيراً أضعفتها حقائق قاسية كثيرة. فقد كان هناك فراغ حتى في أهم العناصر الأساسية في البنى التحتية الاجتماعية أو في فرص العمل المربح في بلد دُمر من جراء عقود من الحرب والجفاف الشديد في المناطق الجنوبية. وكان معظم العائدين فقراء وعديمي المهارات وقليل منهم يمتلك أرضاً في وطنه وكانت الحالة الأمنية محفوفة بالمخاطر بالنسبة للعائدين والموظفين في الكثير من المناطق، وزاد تدهورها في عام ٢٠٠٣، مما أعاق الجهود الرامية إلى بدء عملية إعادة البناء.

٢٩ - ومهمة إعادة البناء هائلة. وقد قال أحد اللاجئين: "لقد عدنا لأننا سمعنا أن هناك سلاماً وأمناً. ولكن لا يوجد عمل ولا مكان يمكن أن نتحمل تكاليف للعيش فيه. ولدينا الحرية الآن، ولكننا لا نستطيع أن نأكل الحرية"^(٥). وثبت أن الشراكة والتنسيق لهما أهمية حاسمة. وعملت المفوضية منذ البداية على تنمية التعاون من خلال بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في أفغانستان مع السلطات الانتقالية، ومع حكومتي باكستان وجمهورية إيران الإسلامية، ووكالات أخرى تابعة للأمم المتحدة ومنظمات غير حكومية، فضلاً عن الإبقاء على الدعم الدولي لهذه العملية. وهناك اتفاقات ثلاثية الأطراف مع عدة حكومات في أوروبا الغربية وضعت أساساً جديداً في عام ٢٠٠٢. وتوحدت هذه الاتفاقات وضع العودة إلى الوطن في إطار من المبادئ، ومساعدة الحكومات على إدارة الإعادة إلى الوطن بأسلوب مرحلي ويراعي الحماية. وفي أفغانستان نفسها، عملت المفوضية على بناء قدرة الوزارات التي تعمل معها على نحو وثيق للغاية، وإعارة موظفين من المفوضية، وتدريب موظفي الوزارات. وتمثل أحد الأهداف الرئيسية في ضمان أن تشمل جميع البرامج الإنمائية اللاجئين العائدين والمشردين داخلياً. وفي الوقت ذاته، أنشأت المفوضية شبكة وطنية لرصد الحماية ودعمت تأسيس اللجنة الأفغانية لحقوق الإنسان. وبالنسبة إلى تجربة عام ٢٠٠٢، وضعت المفوضية الآن استراتيجية للسير بالعملية إلى فترة ما بعد الانتخابات الأفغانية مباشرة، علماً بأن الانتخابات من المقرر إجراؤها في عام ٢٠٠٤.

٣٠ - كما أن اتفاقات السلام الجديدة في أنغولا وسري لانكا وسيراليون مهدت الطريق لعمليات عودة كبيرة. وبعد نهاية الحرب الأهلية التي استمرت لعقد كامل في سيراليون، ساعدت جهود سياسية وعسكرية بذلها المجتمع الدولي على تعزيز عملية السلام، وإكمال نزع سلاح المقاتلين السابقين وتسريحهم، وتأمين قدر كاف من الاستقرار في البلد يسمح ببدء عمليات العودة. وفي سري لانكا، أدت الثقة المتزايدة الناجمة عن اتفاق وقف إطلاق النار في شباط/فبراير ٢٠٠٢، وما ترتب عليه من محادثات سلام بين الحكومة وجبهة تحرير نمر التاميل إيلام، إلى إقناع ما يزيد على ٢٥٠ ٠٠٠ مشرد داخلياً بالعودة بشكل تلقائي إلى ديارهم الأصلية أثناء هذه السنة. وعاد أيضاً مئات من اللاجئين من تامل نادو في جنوب الهند من تلقاء أنفسهم، وحدثت هذه الحركات بالمفوضية إلى إعادة هيكلة وجودها لكفالة حماية كافية وتقديم المساعدة في حينها في إطار هذه الظروف الجديدة. وفي أنغولا، عاد نحو ١٠٠ ٠٠٠ لاجئ إلى وطنهم بصورة تلقائية من بلدان مجاورة. ومن المزمع تنظيم عمليات

(٥) اللاجئين، المجلد ٤، العدد ١٢٩، ٢٠٠٢ (مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين).

عودة إلى الوطن لأنغوليين من جمهورية الكونغو الديمقراطية، وناميبيا وزامبيا في أيار/مايو ٢٠٠٣.

٣١ - وقد سجلت عودة نحو ٣٢ ٠٠٠ لاجئ إلى تيمور - ليشتي نهاية عمليات العودة الطوعية للاجئين إلى بلدهم المستقل حديثاً. وثمة حركة عودة أخرى هي عودة اللاجئين الإريتريين الذين فروا من بلدهم قبل سنة ١٩٩١ أو أثناء النزاع الحدودي بين إثيوبيا وإريتريا (١٩٩٨-٢٠٠٠). ولكن نظراً لاحتمالات بتحدد النزاع وانعدام الأمن الغذائي في هذه المنطقة، صاحبت هذا التطور جهود لتأمين استدامة العودة والوفاء باحتياجات المجتمعات المستقبلية للاجئين.

٣٢ - وفي منطقة البلقان، زادت أعداد العائدين بشكل مطرد، وشهدت البوسنة والهرسك أرقاماً قياسية من عمليات عودة الأقليات في عام ٢٠٠٢ بعودة ما يزيد على ١٠٠ ٠٠٠ شخص إلى ديارهم بموجب شروط اتفاق دايتون. وأيد اجتماع الفريق العامل المعني بالمسائل الإنسانية، المنعقد في حزيران/يونيه ٢٠٠٢، خطة ترمي إلى قيام المفوضية بالتخفيض التدريجي لالتزاماتها بموجب اتفاق دايتون في إطار زمني مدته سنتان، فضلاً عن التزاماتها بموجب اتفاق أوهريد الإطاري في جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة. ومع ذلك، ورغم التقدم الكبير المحرز في جنوب شرق أوروبا، ظلت الحلول الدائمة للاجئين تشكل قلقاً رئيسياً.

باء - الاندماج في المجتمع المحلي

٣٣ - في الحالات التي تكون فيها عمليات الإعادة إلى الوطن غير محتملة، وتكون الظروف، بما في ذلك السياسات الوطنية، ظروفًا مواتية، يمكن أن يشكل اندماج اللاجئين في المجتمعات المحلية حلاً بديلاً وبنّاءاً، يمكن للبلدان المضيفة أن تحي منه منافع عديدة، إن هي أرادت ذلك. وفي ٢٠٠٢-٢٠٠٣، واصلت المفوضية الدعوة إلى الاعتراف بقدرات اللاجئين الإنتاجية وسعت إلى إيجاد فرص جديدة للانندماج في المجتمع المحلي.

٣٤ - واستهدفت مبادرة زامبيا تمكين اللاجئين من أن يصبحوا مكتفين ذاتياً من خلال أنشطة تدعم مشاريع زراعية ومشاريع صغيرة، وكانت لها بالفعل آثار إيجابية على الاقتصاد المحلي. وهي مخطط لبرامج ترمي إلى التعايش السلمي بين المجتمعات المحلية المضيفة واللاجئين الذين يختارون الاندماج في المجتمعات المحلية. وهذه المبادرة التي تقودها زامبيا تقوم فيها المفوضية بدور حفاز، حققت تقدماً في سنة ٢٠٠٢ بأ مثلة مشجعة تتمثل في دعم مقدم من مانحين متعددي الأطراف ومانحين ثنائيين في مجالات مثل البناء، وتجهيز البنى الأساسية المحلية، والتدريب على تطوير التعاونيات الزراعية، ومشاريع فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

وأحرزت أيضاً استراتيجية أوغندا للاعتماد على الذات تقدماً أثناء هذه السنة، يرجع الفضل فيه إلى حد كبير إلى الإجراء الذي اتخذته وزارة إدارة الكوارث واللاجئين بتوضيح غرض وأهداف هذه الاستراتيجية مع سلطات المناطق التي تستضيف لاجئين. وساعدت حملات التوعية هذه على تبديد المخاوف وأدت إلى تسليم التعليم والصحة والبيئة وأنشطة توفير سُبل الرزق في نهاية المطاف إلى السلطات التنفيذية في المناطق.

جيم - إعادة التوطين

٣٥ - تمت إعادة توطين نحو ٧ ٠٠٠ حالة (٢٠ ٠٠٠ شخص) خلال هذه السنة، وهذا رقم أقل بكثير مما كان عليه في عام ٢٠٠١. ويعود ذلك جزئياً إلى الشواغل الأمنية المتعاطمة في أعقاب الهجمات الإرهابية التي وقعت في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، وأدت إلى تقييد القبول بصورة مؤقتة في بعض بلدان إعادة التوطين الرئيسية.

٣٦ - وبالرغم من ذلك، ظلت إعادة التوطين تشكل أداة هامة في مجال الحماية. وتتضمن الأمثلة على ذلك إعادة توطين نحو ٩٠٠ شخص من سكان الجبال الفيتناميين في أعقاب انهيار الاتفاق الثلاثي الأطراف مع كمبوديا وفيت نام. وبعد سنوات من البحث عن حل لحوالي ١٢ ٠٠٠ لاجئ من الصوماليين البانتو الذين انتظروا عقداً كاملاً في المخيمات، في كينيا بشكل رئيسي، حصلت المفوضية في نهاية المطاف على موافقة من الولايات المتحدة لإعادة توطين الجزء الأكبر من هذه المجموعة. وبدأت الحركات تحت رعاية منظمة الهجرة الدولية في أيار/مايو ٢٠٠٣.

٣٧ - وخلال هذه السنة، حصلت المكاتب الميدانية في الكاميرون وغانا وغينيا والهند وكوت ديفوار ونيبال والاتحاد الروسي وجمهورية ترازيا المتحدة على دعم وتدريب تقنيين في مجال إعادة التوطين. وكان الهدف من النظام الجديد لإدارة إعادة التوطين لأفريقيا، المصمم في عام ٢٠٠١ رداً على الادعاءات بوجود فساد في إطار أنشطة المفوضية بنبروبي في مجال إعادة التوطين، تأمين تكافؤ فرص الوصول إلى إعادة التوطين لجميع الأشخاص الذين يستحقونها، وضمان نزاهة عملية إعادة التوطين. وستقام ثلاثة محاور لإعادة التوطين في أكرا وبريتوريا ونبروبي بغية كفالة تحسين عمليات تجهيز طلبات إعادة التوطين وزيادتها في المكاتب القطرية. ويجري اتباع نهج استشاري ينطوي على تعاون وثيق مع حكومات بلدان إعادة التوطين ومنظمة الهجرة الدولية والمنظمات غير الحكومية ذات الصلة لتحقيق إعادة توطين يمكن الوصول إليها بسهولة أكبر وبطريقة أكثر تنوعاً، باستخدام إجراءات عمل موحدة.

٣٨ - وتم تقديم المساعدة لبلدان إعادة توطين جديدة مثل البرازيل وبنن وبوركينا فاسو وشيلي، من أجل تعزيز قدرات الاستقبال والإدماج. وواجه برنامج البرازيل وشيلي بعض القيود الأساسية المتصلة بالتطلعات العالية للاجئين الذين أعيد توطينهم في مقابل الظروف الاجتماعية والاقتصادية في البلدان المضيفة. وتم اتخاذ تدابير لتوفير المزيد من المعلومات المفصلة عن الأوضاع القطرية في هذه البلدان.

دال - حالات اللاجئين والمشردين داخلياً التي طال أمدها

٣٩ - ينبغي لهذه الأمثلة للتقدم المحرز في عدد من المجالات في عام ٢٠٠٢ ألا تصرفنا عن الحنة المستمرة للملايين الآخرين. فما زال الكثيرون يعيشون في حلقة مفرغة من الصراعات والقلق المتكررة، الأمر الذي ينجم عنه حالات يطول أمدها، ويقضي على الأمل في إيجاد حلول دائمة.

٤٠ - وفي السنة الماضية، أدى الصراع الجاري في ليبيريا، مقترناً مع الاضطرابات في كوت ديفوار المجاورة - وهي بلد كان قد بدأ يتيح فرصاً لإدماج اللاجئين من ليبيريا وسيراليون في المجتمعات المحلية في منطقته الغربية - إلى المزيد من عمليات التشريد الجماعي داخل ليبيريا نفسها وعبر حدودها. وفي أماكن أخرى من أفريقيا بقي الكثير من حالات التشريد الطويلة الأجل دون أن يلوح أي حل في الأفق. وفي بوروندي، وبالرغم من أن عمليات إعادة توطين محدودة بدأت في عام ٢٠٠٢، عرقل استمرار انعدام الأمن خطط المفوضية الرامية إلى تنفيذ برنامج ذي شأن متعلق بالعودة.

٤١ - وفي شمال القوقاز، في عام ٢٠٠٢ والجزء الأول من عام ٢٠٠٣، ظل عدم التيقن السياسي وانعدام الأمن المزمّن بالنسبة للأشخاص الذين تعنى بهم المفوضية، وبالنسبة لموظفي المساعدة الإنسانية، يخلقان عقبات أمام تحقيق الحلول الدائمة. ولم يترك العنف المتصاعد وانعدام الأمن والاستهداف المتعمد للسكان المدنيين سوى القليل من احتمالات العودة بالنسبة لما يزيد على مليونين من المشردين داخلياً في كولومبيا حيث ازداد تفاقم الأزمة الإنسانية. وقام المفوض السامي بزيارة كولومبيا في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢ للاجتماع بالرئيس وعرض خطة العمل الإنسانية للأمم المتحدة. كما أحدث الصراع الكولومبي آثاراً مفرطة على البلدان المجاورة، فضلاً عن كوستاريكا، حيث ساعدت المفوضية نحو ٢١ ٠٠٠ من اللاجئين وملتسمي اللجوء الكولومبيين.

٤٢ - وبعد ما يزيد على عقد كامل من العيش في لجوء مؤقت في نيبال الشرقية، ما زال أكثر من ١٠٠ ٠٠٠ لاجئ بوتاني يعتمدون على الحماية والمساعدة اللتين توفرهما المفوضية. وأعرب معظمهم عن الرغبة في العودة إلى الوطن، ولكن في انتظار عقد اتفاق ثنائي بين

الحكومتين المعنيتين لا توجد أي دلالات ملموسة على حل مبكر. كذلك في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، ظلت المفوضية، في أعقاب الإعادة إلى الوطن الناجحة لـ ٢٣٦.٠٠٠ لاجئ مسلم إلى ولاية راخين الشمالية في ميانمار على مدى السنوات العشر الماضية، تسعى إلى إيجاد حلول لـ ٢١.٠٠٠ لاجئ بقوا في بنغلاديش. وتعتزم المفوضية باتفاق مع الحكومة إنهاء المرحلة الرئيسية من برنامج الإعادة إلى الوطن في النصف الأول من سنة ٢٠٠٣، واختتام برنامج المساعدة بحلول نهاية هذه السنة. وسيجري تكثيف الجهود الرامية إلى الإسراع بالعودة الطوعية إلى الوطن بالنسبة للاجئين المؤهلين مع الحكومات المعنية، وستقوم المفوضية مع الأمم المتحدة ووكالات إنمائية أخرى بتنفيذ مشاريع اكتفاء ذاتي للمقيمين المحليين واللاجئين المتبقين في انتظار عودة اللاجئين إلى وطنهم.

٤٣ - وفي شمال أفريقيا، ظل اللاجئون الصحراويون في مخيمات تندوف ينتظرون، بعد ما يربو على ربع قرن من بداية النزاع، حلاً سياسياً لمشكلة الصحراء الغربية. وبالتوازي مع جهود الممثل الخاص للأمين العام، حاولت المفوضية تنفيذ تدابير لبناء الثقة، بما فيها زيارات أسرية بين المجتمعات الصحراوية في الإقليم وفي مخيمات تندوف. غير أن هذه الجهود فشلت في تحقيق أهدافها نظراً لعدم الاتفاق بشأن أساليب اختيار المشاركين في برنامج الزيارات الأسرية. ويحاول كل من المفوضية والممثل الخاص للأمين العام البحث عن سبل للتقدم في هذا المشروع.

هـ - اتجاهات تنفيذية جديدة

٤٤ - كما ذكر في مقدمة هذا التقرير، كانت سنة ٢٠٠٢ سنة حافلة بالجهود المكثفة الرامية إلى إيجاد حلول ابتكارية لحالات اللاجئين التي طال أمدها. وبالبناء على الخبرة السابقة، ركزت المفوضية على استحداث استراتيجيات وشراكات جديدة موجهة نحو دعم فرص الاعتماد على الذات والحلول المستدامة وشملت هذه الحلول المستدامة عمليات الإعادة الأربع كمفهوم للتعاون المؤسسي، يضمن الربط بين عمليات إعادة التوطين وإعادة الإدماج وإعادة التأهيل وإعادة الإعمار في ظروف ما بعد الصراع، بحيث يمكن تعزيز العودة المستدامة، والإسهام في الحد من الفقر والمساعدة على خلق إدارة محلية رشيدة. وبدأت المشاريع التجريبية في عام ٢٠٠٢ في عدة حالات من حالات الإعادة. وفي سيراليون، وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢ أنشأ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي والمفوضية فريقاً عاملاً معنياً بعمليات الإعادة الأربع، ويجري التعاون بشكل وثيق مع فريق الأمم المتحدة القطري بشأن قضايا الانتقال. وتشمل مجالات محتملة للتعاون إدارة المعلومات، ومشاريع تمكين المجتمعات المحلية، والنهوض بالتعليم في مناطق العودة الرئيسية. وفي إريتريا،

تم تصميم برنامج إنعاش بالتعاون مع الحكومة وفريق الأمم المتحدة القطري. ويهدف هذا البرنامج إلى تأمين إعادة الإدماج الاجتماعية والاقتصادية المستدامة/إعادة تأهيل العائدين من خلال هوج تناول كل منطقة على حدة ويستفيد منها أيضاً المشردون داخلياً والمجتمعات المحلية المضيفة في المناطق المتأثرة. وقد الأونكتاد إعدادة من خلال الفريق المواضيعي المشترك بين الحكومة والأمم المتحدة المعني بالإنعاش، الذي يعمل داخل هيكل إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. وفي سري لانكا، تهدف الاستراتيجية الانتقالية، التي يعمل في إطارها كل من وكالات الأمم المتحدة والبنك الدولي ومصرف التنمية الآسيوي، إلى تخصيص مستويات متزايدة من الموارد لأنشطة عمليات الإعادة الأربع في شراكة مع الحكومة والمأخين. ويجري تنفيذ عملية "مسح" لتحسين إدارة البيانات المتعلقة باحتياجات المشردين داخلياً/السكان العائدين، بما في ذلك تحديد السكان المستهدفين/المناطق المستهدفة وتحديد قدرات استيعاب العائدين. وعلى أساس الأمثلة الناجحة المستمدة من هذه المشاريع التجريبية، سيجري وضع "قواعد للالتزام بعمليات الإعادة الأربع" وسيتم تكييفها لتطبيقها على حالات مماثلة أخرى.

٤٥ - ولا يمكن إنكار أن اللاجئين، لا سيما بأعداد كبيرة، يفرضون ضغطاً هائلاً على الموارد المحلية للبلد المضيف؛ ومع ذلك فإن اللاجئين يجلبون أيضاً إمكانيات وموارد إنسانية ومادية. وإذا تم تمكين اللاجئين من الاعتماد على الذات في بيئة تسمح بالتفاعل الاجتماعي والاقتصادي مع السكان المحليين، فإنهم سيصبحون عناصر في التنمية المحلية. ولسنوات عديدة، شجعت المفوضية هذا المفهوم، فهي تربطه بفكرة أن برامج الدمج المحلي للاجئين يمكن أيضاً أن توفر فرصاً إنمائية للمجتمعات المحلية والحكومة المضيفة المعنية. وبالرغم من أن محاولات استحداث استراتيجيات للاعتماد على الذات في الحالات الطويلة الأمد كانت بطيئة في كسب الدعم، يوجد الآن مثال أو اثنان من مثل هذه الشراكات، لا سيما مبادرة زامبيا واستراتيجية أوغندا للاعتماد على الذات. ويجري في الوقت الحالي بذل جهود لتكرار هذه النماذج.

٤٦ - تقوم المساعدة الإنمائية للاجئين على أساس شراكات بين الحكومات، ووكالات المساعدة الإنسانية والوكالات الإنمائية متعددة الأطراف والثنائية. وهي مصممة لتحسين تقاسم الأعباء، مع تشجيع تحسين ظروف اللجوء للاجئين. وتمت دراسة هذا المفهوم في الدورة ٥٣ للجنة التنفيذية في اجتماع لفريق خبراء بشأن كيفية إدراج قضايا اللاجئين في جدول أعمال الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. وقد أدى إلى عقد محفل المفوض السامي بشأن الاتفاقات الخاصة، الذي كان تقاسم الأعباء من مواضيعه الرئيسية.

رابعاً - التنسيق والشراكات

٤٧ - يساعد جزء كبير من المعلومات المقدمة حتى الآن في هذا التقرير على توضيح الطابع التعاوني بشكل متزايد لعمل المفوضية، وتنامي قوة شراكاتها داخل منظومة الأمم المتحدة ومع وكالات أخرى، بما فيها المنظمات غير الحكومية. ومن أبرز الأمثلة على هذا التعاون ما حدث في إطار فرقة العمل المعنية بالحماية من الاستغلال والاعتداء الجنسيين في الأزمات الإنسانية، التابعة للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات. وبعد قيام فريق العمل التابع للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات باعتماد خطة عمل موحدة، ظلت المفوضية تشارك بنشاط في أنشطة المتابعة طوال هذه السنة. وتنعكس الطبيعة المعقدة لترتيبات شراكة المفوضية مع جهات فاعلة إنسانية وسياسية وإغاثية بشكل واضح في العمل الذي تم الاضطلاع به مع مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية وغيره، في إطار خطة العمل الإنسانية للمشردين داخلياً في كولومبيا، ومع وكالات مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة (اليونيسيف)، وبرنامج الأغذية العالمي، ومنظمة العمل الدولية، والبنك الدولي فيما يتصل بالمشاريع القطرية التي تشجع على تنفيذ مفاهيم عمليات الإعادة الأربعة/التنمية من خلال الإدماج محلياً/تقديم المساعدة الإنمائية للاجئين. وواصلت المفوضية مشاركتها في نظام المنسقين المقيمين، على المستوى الميداني، من خلال تعاون متزايد في إطار فريق الأمم المتحدة القطري، وعلى مستوى المقر، حيث تشارك المفوضية في الفريق الاستشاري المشترك بين الوكالات في اختيار المنسقين المقيمين.

٤٨ - وفي كولومبيا، اضطلعت المفوضية بدور حفاز يستند إلى مشاركتها التنفيذية في حالة المشردين داخلياً، بوصفها المنسق المعني بالمشردين داخلياً التابع للأمم المتحدة. وتم الاتفاق على خطوط واضحة للتنسيق الإنساني مع مكتب الشؤون الإنسانية، الذي وفر الدعم التقني للمفوضية. كذلك عملت المفوضية مع الممثل الخاص للأمين العام، ومنسق الأمم المتحدة المقيم وفريق الأمم المتحدة القطري، فضلاً عن لجنة الصليب الأحمر الدولية، على وضع استراتيجية موحدة بشأن التشريد الداخلي. وتوجت هذه العملية باعتماد خطة العمل الإنسانية لكولومبيا.

٤٩ - وأصبحت المفوضية عضواً كاملاً العضوية في مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية في نيسان/أبريل ٢٠٠٣. وتهدف المفوضية من خلال عضويتها إلى تنسيق عملها بصورة أوثق مع دعامة الشؤون الإنمائية، بما يضمن إيلاء الاعتبار الواجب للاجئين والعائدين في صياغة سياسات وبرامج تؤثر في الحلول الدائمة. وهي تسعى أيضاً إلى تكييف أهدافها بصورة أوثق مع الأهداف الإنمائية للألفية بغية القيام بدور أكثر نشاطاً في نظام المنسقين المقيمين.

٥٠ - وعقب حلقة عمل عقدت بشأن موضوع "توفير الحماية والحلول في حالات التشرد الداخلي: التعلم من الخبرة التنفيذية لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين"، كتب المفوض السامي في أيار/مايو ٢٠٠٢ إلى منسق الإغاثة في حالات الطوارئ التابع لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية مدرجاً قائمة تسرد عمليات التشرد الداخلي التي شاركت فيها المفوضية في جميع أنحاء العالم. كما أعرب المفوض السامي عن رغبته في مناقشة عمليات أخرى يمكن للمفوضية أن تعنى بها في إطار الترتيبات المشتركة للأمم المتحدة للاستجابة لحالات التشرد الداخلي. وبالتشاور الوثيق مع الشبكة العليا المشتركة بين الوكالات المعنية بالتشرد الداخلي، وفي إطار التوجيه المتعلق بالسياسات العامة للفريق العامل التابع للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، اضطلعت وحدة المشردين داخلياً التابعة لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية منذ ذلك الحين باستعراض لأنشطة الأمم المتحدة مع أشخاص مشردين داخلياً من أجل تحسين تنسيق حماية ومساعدة المشردين داخلياً في العالم الذين يقدر عددهم بـ ٢٥ مليون شخص. وعملت المفوضية أيضاً على نحو وثيق مع وحدة المشردين داخلياً التابعة لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، من خلال نشر اثنين من كبار الموظفين في سياقين مختلفين والمشاركة في عدد من البعثات.

٥١ - وثمة أمثلة محددة أخرى على التعاون مع شركاء داخل منظومة الأمم المتحدة شملت التوقيع في أفغانستان على رسالة تفاهم مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣، استناداً إلى مفهوم عمليات الإعادة الأربعة، وتوجيه المساعدة إلى المجتمعات أو المناطق التي يوجد بها عدد مرتفع من العائدين. كما تم توقيع اتفاق ثلاثي الأطراف بين المفوضية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ووزارة الاستصلاح والتنمية الريفية في بداية عام ٢٠٠٣، بغرض تنسيق أنشطة إعادة الإدماج. وهناك رسالة تفاهم أخرى موقعة مع اليونيسيف في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢ أضفت الصفة الرسمية على التعاون في عدة مجالات شملت قطاعات حماية الطفل، والتعليم، والصحة، والمياه/الإصحاح، في المناطق التي تقصدها أعداد كبيرة من العائدين أو مناطق الوجود الواسع النطاق للمشردين داخلياً.

٥٢ - وفي تموز/يوليه ٢٠٠٢ تم توقيع مذكرة تفاهم منقحة مع برنامج الأغذية العالمي، تهدف إلى تحسين حالة الأمن الغذائي بصفة عامة بالنسبة للاجئين وغيرهم من الأشخاص محل الاهتمام، وإلى إحداث بعض التطورات الهامة.

٥٣ - وتم حتى الآن تحديد أربعة بلدان (أوغندا، باكستان، زامبيا، سيراليون) لتقوم على سبيل التجربة بنقل مسؤولية التوزيع النهائي للأغذية إلى المستفيدين من المفوضية إلى برنامج الأغذية العالمي.

٥٤ - كذلك كانت مذكرة التفاهم لعام ١٩٩٦ مع اليونسيف موضع استعراض دقيق، من أجل تعزيز التعاون في مجالات مثل التعليم، والصحة، والأطفال غير المصحوبين المنفصلين عن أسرهم، والتوعية بمخاطر الألغام، وتقديم الدعم النفسي والاجتماعي، وفيرس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والتغذية والإصحاح. كذلك تشدد المنظمتان بقوة على شواغل الحماية، بما فيها الاستغلال الجنسي والاعتداء والعنف الجنسي، وتسجيل المواليد وأمن الموظفين واللاجئين. كما شهد التعاون مع منظمة العمل الدولية بعض التطورات الجديدة بالنظر إلى عملها التكميلي في ميدان العمالة والحماية الاجتماعية التي تكتسي أهمية خاصة في حالات التشرد في البرامج الجارية في أفغانستان وسري لانكا والصومال وكولومبيا.

٥٥ - ومن بين المؤسسات من خارج منظومة الأمم المتحدة، ظل تفاعل المفوضية مع لجنة الصليب الأحمر الدولية يحتل مكانة بارزة. وفي أيار/مايو ٢٠٠٣، وفي سياق الأزمة العراقية، أصدرت للموظفين مذكرة داخلية مشتركة بشأن التفاعل بين المفوضية ولجنة الصليب الدولية، لتقديم مبادئ توجيهية بشأن دور كل من المنظمتين والعمليات التي تقومان بها. وفي آذار/مارس ٢٠٠٣ أيضاً، وقع رئيسا المفوضية والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر اتفاقاً إطارياً بين الوكالتين وجمعية الصليب الأحمر والهلال الأحمر، فيما يتصل بالأزمة العراقية وإمكانية تقديم مساعدات إنسانية في البلدان المجاورة.

٥٦ - وتزايدت أهمية التعاون مع المنظمة الدولية للهجرة كجزء من المناقشات المتعلقة بالصلة بين الهجرة واللجوء، التي استقطبت اهتماماً كبيراً في كافة أنحاء الكرة الأرضية في السنوات الأخيرة. وفريق العمل المعني باللجوء والهجرة، الذي أنشأت المفوضية والمنظمة الدولية للهجرة في أواخر عام ٢٠٠١، واصل اجتماعاته في عام ٢٠٠٢ بهدف تعزيز هذا الحوار، واستعراض قضايا السياسات الموضوعية في إدارة شواغل الهجرة واللجوء وتعزيز التعاون المتبادل. وفي بداية عام ٢٠٠٣، أصدر المدير العام للمنظمة الدولية للهجرة والمفوض السامي رسالة مشتركة بشأن "عمليات العودة" موجهة إلى موظفي كل منهما، تغطي قضايا مثل التعاون بشأن عودة الأفغان، وعودة ملتمسي اللجوء الذين تم رفضهم أو الذين يسعون إلى العودة الطوعية إلى الوطن قبل استكمال إجراءات اللجوء. ومنذئذ تم توسيع نطاق هذه المناقشات لتشمل المفوضية السامية لحقوق الإنسان، ومنظمة العمل الدولية ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في محاولة لزيادة تحسين تنسيق الجهود المتصلة بالهجرة واللجوء.

٥٧ - كذلك استمر التعاون مع المنظمات غير الحكومية، التي تقوم بدور تنفيذي رئيسي في الشراكة مع المفوضية. وتعكف المفوضية على تعزيز الشراكة مع المنظمات غير الحكومية

لضمان الوفاء بالمعايير الدنيا للحماية والمساعدة، والاستخدام الفعال للموارد من أجل اللاجئين على مستوى العالم. وأجري استعراضان للتعاون مع المنظمات غير الحكومية الوطنية في عدد من البلدان في أفريقيا، وفرا معلومات مفيدة لتعزيز الشراكات. وأثناء هذه السنة، قدمت المفوضية ٣٣٠ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة (تعادل مايزيد على ثلث الميزانية السنوية) من خلال ما يقرب من ٧٠٠ شريك منفذ من المنظمات الحكومية، والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية. وكانت المنظمات غير الحكومية أكبر مجموعة من بين هؤلاء الشركاء، إذ تم تمويل ٥٥٣ منظمة غير حكومية من خلال اتفاقات مشاريع بلغ مجموعها ٢٢٤ مليون دولاراً من دولارات الولايات المتحدة، وكانت ثلاثة من أصل أربعة من هذه الاتفاقات قد أبرمت مع المنظمات غير الحكومية وطنية أو محلية. وعلى إثر المزاغم بتورط عاملين في مجال المساعدة الإنسانية في الاعتداء والاستغلال الجنسيين، عملت المفوضية والمنظمات غير الحكومية معاً من أجل إعادة النظر في نهج كل منهما واضطلعتا بأنشطة وقائية وتصحيحية. ولعبت المنظمات غير الحكومية دوراً نشطاً في فرقة العمل التابعة للجنة المشتركة بين الوكالات والمعنوية بالحماية من الاستغلال والاعتداء الجنسيين في الأزمات الإنسانية. وشاركت المفوضية أيضاً في عدد من مبادرات المنظمات غير الحكومية، مثل المشروع العالمي، والمبادرة "الموسعة" للتدريب في مجال الحماية، ومشروع المساءلة في المنظمات الإنسانية. كذلك، كثيراً ما تشارك المنظمات غير الحكومية إما بشكل مباشر أو بصفة استشارية في عمليات التقييم الداخلي التي تجريها المفوضية. وفي سنة ٢٠٠٢، اضطلعت المنظمات غير الحكومية بدور نشط في الإدارة الرشيدة للمفوضية من خلال إسهاماتها بشأن قضايا قيد مناقشة اللجنة التنفيذية التابعة للمفوضية، وفي إطار المشاورات العالمية بشأن الحماية الدولية، مضيفة بذلك منظوراً ميدانياً قيماً وخبرة إلى العملية التي أدت إلى وضع جدول الأعمال المتعلق بالحماية.

خامسا - إدارة البرامج والإشراف عليها

ألف - التمويل

٥٨ - كان العام ٢٠٠٢ عاماً آخر من الأعوام التي شهدت قيوداً مالية، إذ كانت الإيرادات تقل عن مجموعة الاحتياجات، بالرغم من ارتفاع الدعم المقدم إلى المفوضية من المانحين. بمن فيهم بعض المانحين الجدد. وأقرت اللجنة التنفيذية ميزانية برنامجية سنوية لعام ٢٠٠٢ قدرها ٨٢٨,٦ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة. وأدت البرامج التكميلية خلال هذه السنة، وبصفة رئيسية للحالات الجديدة في أفغانستان وأنغولا وأفريقيا الغربية، إلى ارتفاع الاحتياجات الإجمالية المنقحة لتبلغ ١ ٠٥٧ مليون دولار من دولارات

الولايات المتحدة. وبلغت التبرعات في مقابل هذا المبلغ ٨١٥,٨ من ملايين دولارات الولايات المتحدة في عام ٢٠٠٢. وبالرغم من أن هذا الرقم كان أعلى مما كان عليه في السنة السابقة، فقد انخفضت التبرعات في البرنامج السنوي انخفاضاً طفيفاً.

٥٩ - وبلغ مجموع الإنفاق في عام ٢٠٠٢ نحو ٩٢٦,٤ مليون دولار على النحو المبين في الجدول الوارد في نهاية هذا التقرير. وكانت أعلى درجة بلغتها النفقات في عام ٢٠٠٢، والمفصلة حسب المنطقة ونوع المساعدة، في غرب أفريقيا (نحو ٣١٥,١ مليون دولار) تليها آسيا الوسطى، وجنوب غرب آسيا، وشمال أفريقيا والشرق الأوسط (نحو ٢٤٨,٦ مليون دولار).

٦٠ - أما من حيث أنواع المساعدة، فقد ذهبت الحصة الكبرى للحلول الدائمة (٣٢ في المائة)، وهو ما يشكل زيادة كبيرة بالمقارنة مع عام ٢٠٠١.

٦١ - وقد أدى النقص المتكرر في الموارد الذي تواجهه المفوضية من سنة إلى أخرى إلى قيامها بإدراج هذه المسألة كموضوع من المواضيع التي يُنظر فيها كجزء من عملية المفوضية لعام ٢٠٠٤ التي طلبت الجمعية العامة في دورتها السابعة والخمسين تقريراً مستقلاً بشأنها^(٦). وفي غضون ذلك، ضاعفت المفوضية جهودها من أجل تنويع قاعدة تمويلها واستكشاف سبل ممكنة جديدة، بما في ذلك برنامج لتنمية مصادر التمويل غير الحكومية. كذلك كُرست طاقة كبيرة لتأمين مصادر التمويل التكميلي للمساعدة على التوصل إلى حلول دائمة.

٦٢ - وشاركت اللجنة التنفيذية على نحو وثيق في شتى المناقشات المتعلقة بآليات التمويل طوال هذه السنة. واعتمدت مقررًا في دورتها الثالثة والخمسين أعاد التأكيد على دعم جهود المفوضية الرامية إلى توسيع قاعدة مانحيها وتنويع هذه القاعدة^(٧)، من أجل زيادة إمكانية التنبؤ بتمويل برامجها. كذلك أصبحت المشاورات مع المانحين سمة ثابتة في عمل المفوضية بشأن مسائل الميزانية، تعطى إنذاراً مبكراً بنواحي العجز المتوقعة من أجل الحد من الانعكاسات السلبية على المستفيدين للاقتطاعات المفاجئة في الميزانية، وتحافظ على ثقة شركاء المفوضية المسؤولين عن تنفيذ برامجها.

٦٣ - ويجري العمل بهذه الاستراتيجيات في السنة الحالية، وأقر بشأنها مبلغ حُدّد كهدف يبلغ نحو ٨٣٦ مليون دولار في الدورة الثالثة والخمسين للجنة التنفيذية المعقودة في تشرين

(٦) القرار ١٨٦/٥٧.

(٧) A/AC.96/973، الفقرة ٢٥.

الأول/أكتوبر ٢٠٠١^(٨). وتم حتى الآن إقرار برامج تكميلية تبلغ قيمتها ٢٦٤,٧ دولاراً، وذلك بصورة رئيسية للعمليات في أفغانستان وغرب أفريقيا. واعتباراً من ٢١ أيار/مايو ٢٠٠٣، بلغت التبرعات ٥٠٢,٣ من ملايين الدولارات. وبينما تواصل الجهود وفقاً للخطوط التي تم رسمها بالفعل، يأمل المفوض السامي أيضاً في أن تتمخض عملية المفوضية لعام ٢٠٠٤ عن تمويل أكبر ويمكن التنبؤ به بصورة أكبر لبرامجه.

باء - الإشراف ومراجعة الحسابات

٦٤ - بموجب مذكرة تفاهم موقعة في نيسان/أبريل ٢٠٠١، يجري مكتب خدمات الرقابة الداخلية التابع للأمم المتحدة عمليات مراجعة داخلية للحسابات. وفي ٢٠٠٢ أُجريت عمليات مراجعة للحسابات في ٣٥ بلداً في أفريقيا وآسيا وأوروبا والأمريكتين. ونظراً لضخامة وتعقيد عملية المفوضية في أفغانستان، تم إنشاء فريق مقيم لمراجعة الحسابات في إسلام أباد لتحقيق تغطية متواصلة فيما يتعلق بمراجعة الحسابات ولتقديم المشورة بشأن الضوابط الداخلية الفعالة.

٦٥ - واستحدث مكتب خدمات الرقابة الداخلية نظاماً للقيام في سنة ٢٠٠٢، يسرّ تقدير التطبيق الفعال للضوابط الداخلية الرئيسية. وهذا الأمر ييسر المقارنة بين العمليات القطرية التي تضطلع بها المفوضية، ويحدد العمليات التي تجري إدارتها بشكل سليم أو تلك التي تحتاج إلى إجراء تصحيحي. ومن بين العمليات التي صدرت بشأنها تقارير لمراجعة الحسابات في عام ٢٠٠٢، قدّمت نسبة ٦٢ في المائة تقريباً على أنها تفي بالمعايير المتوسطة، و١٦ في المائة منها فوق المتوسط، بعض منها فوق المتوسط بكثير، وكان ٢٢ في المائة منها دون المتوسط. وارتئي أن استراتيجيات رصد البرامج، بصورة خاصة غير ملائمة. وفي غياب نقاط مرجعية لقياس مدى تحقيق الأهداف التنفيذية، ولا يمكن قياس مدى فعالية البرامج ومستوى تأثيرها بصورة دائمة. واشتملت الاستعراضات المتعمقة المتعلقة بمراجعة الحسابات في عام ٢٠٠٢ للبرامج التي تجري إدارتها في المقر على استعراض لوظيفة الشراء وارتئي أن هذه الوظيفة تجري إدارتها بصورة جيدة وتمثل عموماً للسياسات والإجراءات الموحدة. بيد أن غياب معايير تتعلق بجميع جوانب دورة الشراء تجعل من الصعب أيضاً تقييم الإنجاز الكلي للأهداف.

٦٦ - وتضمن عمل مكتب المفتش العام بالمفوضية برنامجاً لعمليات تفتيش منتظمة فضلاً عن تحقيقات محددة رداً على الادعاءات القائلة بحدوث سوء تصرف. وفي عام ٢٠٠٢،

(٨) المرجع نفسه، الفقرة ٢٦.

أجريت تحقيقات منتظمة في الاتحاد الروسي، والأردن، وبنغلاديش، والجمهورية العربية السورية، وجمهورية الكونغو، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وغانا، ولبنان، وميانمار، ونيبال. وقد وفرت هذه التحقيقات للمفوض السامي ول كبار موظفي إدارته استعراضاً مستقلاً وموضوعياً للأداء، مع تسليط الضوء على القضايا الرئيسية والمجالات التي تنطوي على مشاكل وتحديد أفضل الممارسات التي يمكن تكرارها في أماكن أخرى. وبعد ثلاثة أشهر من إصدار توصيات مكتب المفتش العام، يتعين على المكاتب التي خضعت لعمليات تحقيق أن تقدم تقارير بشأن الإجراءات التأديبية التي تم اتخاذها. وفي أواخر سنة ٢٠٠٢، بدأ مكتب المفتش العام العمل على إنشاء قاعدة بيانات معززة للتوصيات المتعلقة بالتحقيقات من أجل المساعدة على رصد الامتثال لهذه التوصيات. واعتباراً من سنة ٢٠٠٣، تم التوسع في عمل التفتيش الذي يقوم به مكتب المفتش العام ليشمل تقييم استراتيجيات وسياسات حالات إقليمية ودون إقليمية مختارة، والتحقق من إمكانية تعزيز الشراكات مع أعضاء آخرين في منظومة الأمم المتحدة، والمنظمات الدولية، والمنظمات غير الحكومية. وقد تم استعراض عملية أفغانستان لهذا الغرض، بالتعاون الوثيق مع وحدة تحليل السياسات والتقييم.

٦٧ - وتم تعزيز قدرة مكتب المفتش العام بإضافة وحدة صغيرة للتحقيقات في عام ٢٠٠٢، مما قلل من اعتماد المفوضية على مكتب خدمات المراقبة الداخلية. وفي سنة ٢٠٠٢، تلقى المفتش العام ١٣٣ شكوى، أي ما يزيد بكثير على ما تلقاه في عام ٢٠٠١ (حيث تم تلقي ١٢ شكوى فقط). وتعددت الادعاءات وتنوعت فكان من بينها إساءة التصرف في الأصول، وإساءة استغلال النفوذ، والاستغلال الجنسي للاجئين وغير ذلك من السلوك غير السليم. وقد أدت هذه الادعاءات إلى إصدار توصيات باتخاذ إجراءات تأديبية في ٥٠ في المائة من الحالات، بينما تم التوصل في ٣٥ في المائة من الحالات إلى نتائج مفادها أن هذه الادعاءات لا أساس لها من الصحة. أما التحقيق الذي أجراه مكتب خدمات المراقبة الداخلية في ادعاءات حدوث استغلال جنسي في غرب أفريقيا، والذي طلبته المفوضية في نهاية عام ٢٠٠١، فقد انتهى في عام ٢٠٠٢، وقُدِّم تقرير إلى الجمعية العامة^(٩).

جيم - التقييم وتحليل السياسات العامة

٦٨ - على مستوى السياسات العامة، أعطت المفوضية الأولوية إلى استحداث مجموعة من المبادئ والمعايير والإجراءات التي تم الاتفاق عليها مع مختلف أصحاب المصالح المعنيين بوظيفة التقييم وتحليل السياسات. وكان بدء تنفيذ هذه السياسات العامة مصحوباً ببرنامج تدريب للموظفين المعنيين بأهداف وطرائق التقييم. وقد يَسَّر ذلك إسناد بعض أنشطة التقييم إلى

(٩) A/57/465.

كليات أخرى غير وحدة التقييم وتحليل السياسات. وتركز الجهود في الوقت الحالي على إيجاد آليات إضافية لتأمين التنفيذ الفعال لنتائج وتوصيات التقييم. وتمثل إحدى هذه الآليات في إدراج استعراض لتنفيذها كسمة عادية من سمات بعثات التفتيش التي يقوم بها مكتب المفتش العام.

٦٩ - وفي عام ٢٠٠٢ تم استكمال عمليتي تقييم رئيسيتين - تتعلق إحداهما بالأطفال اللاجئين - والأخرى بوظيفة الخدمات المجتمعية، فضلاً عن عملية تقييم لحالة اللاجئين. ونظراً لطبيعة هذه العمليات المتداخلة، تم اعتماد نهج متكامل إزاء نتائجها وتوصياتها، وهو يغطي مجموعة واسعة من القضايا المتعلقة بالسياسات العامة، وسلط هذا النهج الضوء على أهمية النهج المجتمعي. ويجري إيلاء اهتمام جدي بتنفيذ هذه التوصيات في سياق الإجراء الذي يقوم باتخاذها حالياً كل من المفوضية وشركائها لخفض احتمالات الاعتداء على اللاجئين واستغلالهم جنسياً. ومنذ استكمال عمليات التقييم هذه، اضطلعت المفوضية بدور رائد أيضاً في عملية تقييم مشتركة بين الوكالات لخدمات الصحة الإنجابية المقدمة للاجئين. وتتضمن المشاريع الجارية الأخرى استعراضاً شاملاً ومستقلاً لقدرة المفوضية على رصد حماية اللاجئين وحقوقهم ورفاههم، فضلاً عن عدد من الدراسات الاستقصائية المفصلة بشأن سبل العيش بالنسبة للاجئين، استناداً إلى استعراضات لحالات لاجئين طال أمدها في مختلف القارات.

٧٠ - كذلك تشارك وحدة التقييم وتحليل السياسات في إجراء استعراضات إدارية داخل المفوضية، مثل المعايير والمؤشرات التي يجري تطبيقها على وجود المفوضية في أوروبا الغربية، فضلاً عن مشاركتها في إجراء تقييم مستقل لبرامج تعلم إدارة العمليات على مستوى الإدارة العليا والمتوسط في المفوضية. وعلى المستوى المشترك بين الوكالات، تسهم الوحدة في عملية تقييم مستقلة يديرها مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات.

جدول

نفقات مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في عام ٢٠٠٢ حسب المكتب الإقليمي/البلد وأنواع
أنشطة المساعدة
(جميع مصادر الأموال - بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

المكتب الإقليمي/البلد	نوع المساعدة						الدعم
	المساعدة في حالات الطوارئ	الرعاية والإعالة	العودة الطوعية إلى الوطن	التوطين المحلي	إعادة التوطين	دعم البرامج	التنظيم والإدارة
المجموع							
١ - أفريقيا الغربية والوسطى							
(المكتب الإقليمي أبيدجان)	-	-	-	-	-	١ ٤٩٤,٠	-
بنن	١٩,٠	-	-	٥٠٧,٥	-	٦٦٤,٥	-
جمهورية أفريقيا الوسطى	-	-	-	١ ٦٦٣,٣	-	٩١٢,٤	-
السنغال	-	-	-	٥٠٤,٠	-	٦٣٠,٣	-
سيراليون	٦ ١٨٣,٣	-	١٨ ٥٣٨,٧	١ ٣٤٨,١	-	٢ ٨٨٦,٤	-
غابون	-	-	٩١٦,٠	١٨٨,٧	-	٧٧٠,٢	-
غامبيا	-	٢٤٤,٥	-	٦٠,٠	-	-	-
غانا	٤,٥	١ ٠٠٩,٢	-	٤٧,٦	-	٤٧٠,٠	-
غينيا	٣ ٤١٨,٦	١٧ ٧٩٤,٦	٢ ١٢٨,٠	٤٤٩,٦	-	٣ ١٩٦,٠	-
الكامبيون	٤٢١,٠	١٦٨,٥	-	-	-	-	-
كوت ديفوار	٢ ٤٩٦,١	-	-	٢ ٤٠٠,٤	-	٢ ٤٢٢,٥	-
ليبيريا	-	٣ ٧٤٦,٩	٢ ٩٩٠,٦	-	-	١ ٨٥٠,١	-
النيجر	-	-	-	١٠٠,٤	-	-	-
نيجيريا	-	-	-	٣٢٢,١	-	٦٥٢,٧	-
الأنشطة الإقليمية	١ ١٨٧,٣	٢ ٧١٣,٧	١٣٩,١	٥٣٠,٣	١٦,٢	-	-
المجموع الفرعي (١)	١٣ ٧٢٩,٨	٢٥ ٦٧٧,٤	٢٤ ٧١٢,٤	٨ ١٢٢,٠	١٦,٢	١٥ ٩٤٩,١	-
٢ - منطقة أفريقيا الشرقية والقرن الأفريقي							
(المكتب الإقليمي كينيا)	-	-	-	-	-	٣ ٢١٣,٩	-
إثيوبيا	-	٦ ٣٣٠,٢	٤ ٤٥٨,١	٦ ٤٦٠,٥	٨٤,٥	٢ ٢٩٩,٦	-
إريتريا	-	٨٠١,٩	١٣ ٩٦٢,٦	-	-	١ ٥٩١,٩	-
أوغندا	-	٨٤٦,٣	-	١٢ ١٤٩,٦	-	٢ ٠٩١,٨	-
جيبوتي	-	١ ٦٤٢,٥	٤٣٩,٦	-	-	٩٨٢,٣	-
السودان	-	٦ ٨٠٤,٧	٦ ١٦٨,٩	١٤٥,٠	٣٩,٨	١ ٦٣٩,٢	-
الصومال	-	-	٧ ٠٣٥,٩	٣٩,٧	-	١٧٨,٣	-
كينيا	-	١٧ ٦٨٦,٨	٢٤٤,٨	-	٣٨٥,١	٤ ١٨٩,١	-
الأنشطة الإقليمية	-	١٠٤,٦	-	-	-	-	-
المجموع الفرعي (٢)	-	٣٤ ٢١٧,٠	٣٢ ٣٠٩,٩	١٨ ٧٩٤,٨	٥٠٩,٤	١٦ ١٨٦,١	١٠٢ ٠١٧,٢
٣ - منطقة البحيرات الكبرى							

المكتب الإقليمي/البلد	نوع المساعدة						الدعم	المجموع
	المساعدة في حالات الطوارئ	الرعاية والإعالة	العودة الطوعية إلى الوطن	التوطين المحلي	إعادة التوطين	دعم البرامج	التنظيم والإدارة	
بوروندي	-	٧٥٦,٦	٦ ٩٦٦,٩	-	-	١ ٤٠٦,٠	-	٩ ١٢٩,٥
جمهورية تنزانيا المتحدة	-	٢٤ ٩٢١,٠	٤٣٩,٨	-	-	٢ ٣٥٥,٥	-	٢٧ ٧١٦,٣
جمهورية الكونغو الديمقراطية	٣ ٢٨٨,٣	٩ ٥٦٠,٩	٥ ٢٦٣,٥	٤ ٢٩٤,٢	-	٤ ٦٤١,٤	-	٢٧ ٠٤٨,٣
رواندا	-	٥ ١٣١,٧	٤٥٨,٠	-	-	١ ٤٨٤,٥	-	٧ ٠٧٤,٢
الكونغو	-	٤ ٠٣٨,٥	٢٧,٧	٨٢٦,٤	-	٢ ٠٠٥,٠	-	٦ ٨٩٧,٦
الأنشطة الإقليمية	-	٥ ٤٨٦,٤	-	٥٢٦,٠	٨,٠	-	-	٦ ٠٢٠,٤
المجموع الفرعي (٣)	٣ ٢٨٨,٣	٤٩ ٨٩٥,١	١٣ ١٥٥,٩	٥ ٦٤٦,٦	٨,٠	١١ ٨٩٢,٤	-	٨٣ ٨٨٦,٣
٤ - الجنوب الأفريقي								
المكتب الإقليمي (بريتوريا)	١ ٠١٠,٥	-	-	٣٧,٧	-	٣٩٨,٥	-	١ ٤٤٦,٧
أنغولا	-	١ ٧٥٠,٠	٢ ٧٨٠,٨	١ ٩٠٠,٠	-	١ ٨٦١,٢	-	٨ ٢٩٢,٠
بوتسوانا	-	١ ٢٩١,٩	-	-	-	٣٠٠,٢	-	١ ٥٩٢,١
جنوب أفريقيا	-	-	١٥٠,٠	١ ١٧٤,٥	١٠,٧	١ ٥١٥,٩	-	٢ ٨٥١,١
زامبيا	١ ٤٨٧,٦	٤ ٩٩٠,٠	١٠٠,٠	٧ ٥٤١,٠	-	٢ ٤٥٦,٤	-	١٦ ٥٧٥,٠
زمبابوي	-	-	-	١ ٤٣٨,٦	-	٥٠٧,٦	-	١ ٩٤٦,٢
سوازيلند	-	١٢١,١	-	-	-	-	-	١٢١,١
ملاوي	-	١ ١٤٣,٧	-	-	-	٣٥٤,٧	-	١ ٤٩٨,٤
موزامبيق	-	-	-	١ ٦٧٧,٦	-	٢٤٦,٣	-	١ ٩٢٣,٩
ناميبيا	-	٣ ٩٨٣,٥	١٠,٨	-	-	٥٤٤,٥	-	٤ ٥٣٨,٨
الأنشطة الإقليمية	-	-	-	٢١٠,٠	-	-	-	٢١٠,٠
المجموع الفرعي (٤)	٢ ٤٩٨,١	١٣ ٢٨٠,٢	٣ ٠٤١,٦	١٣ ٩٧٩,٤	١٠,٧	٨ ١٨٥,٣	-	٤٠ ٩٩٥,٣
مجموع أفريقيا (٤-١)	١٩ ٥١٦,٢	١٢٣ ٠٦٩,٧	٧٣ ٢١٩,٨	٤٦ ٥٤٢,٨	٥٤٤,٣	٥٢ ٢١٢,٩	-	٣١٥ ١٠٥,٧

المجموع	نوع المساعدة							
	الدعم						المكتب الإقليمي/البلد	
	المساعدة في حالات الطوارئ	الرعاية والإعالة	العودة الطوعية إلى الوطن	التوطين المحلي	إعادة التوطين	دعم البرامج		التنظيم والإدارة
٥ - آسيا الوسطى وجنوب غرب آسيا، وشمال أفريقيا والشرق الأوسط								
الأردن	-	١ ٠٢٤,٥	-	-	-	٣٨١,٠	-	١ ٤٠٥,٥
إسرائيل	-	٥٧,١	-	-	-	٩,١	-	٦٦,٢
أفغانستان	٩٧ ٨٣٤,٩	٣٥٠,٠	٣٥ ٩٦٧,٤	-	-	٦ ٦٦٨,٥	-	١٤٠ ٨٢٠,٨
إقليم الصحراء	-	٢٠,٠	-	-	-	٩٠,١	-	١١٠,١

المكتب الإقليمي/البلد	الدعم	نوع المساعدة					المجموع	
		المساعدة في حالات الطوارئ	الرعاية والإعالة	العودة الطوعية إلى الوطن	التوطين المحلي	إعادة التوطين		دعم البرامج
الغربية								
أوزبكستان	-	٤٨٢,٤	٩٣٩,٤	-	-	-	٤٢٥,٤	١ ٨٤٧,٢
جمهورية إيران الإسلامية	٥٧,٦	٤٧,١	١٠ ٠٠٤,٥	١٢ ٥٠٧,٣	-	-	٢ ٥٩٣,٨	٢٥ ٢١٠,٣
باكستان	٢١ ٩٥٥,٥	١٧ ٥٦٣,١	٤ ٣٠٧,١	-	-	-	٣ ٤٢٠,٦	٤٧ ٢٤٦,٣
تركمانستان	٣٥٠,٧	٣٣٦,٢	-	١٦٩,٣	-	-	٢٦٢,٠	١ ١١٨,٢
تونس	-	١٠٢,٥	-	-	-	-	١٤٦,٦	٢٤٩,١
الجزائر	-	٣ ٤١٣,٨	-	-	-	-	٧٧٩,١	٤ ١٩٢,٩
الجمهورية العربية الليبية	-	٤٦١,٦	٢٩,٣	-	-	-	٢٧٤,٩	٧٦٥,٨
الجمهورية العربية السورية	-	١ ٢١٣,٧	-	-	-	٣٥,٣	٦٣٨,٢	١ ٨٨٧,٢
طاجيكستان	٦٤١,٦	٢٩٥,٠	٤٧٧,٩	-	-	-	٨١٥,٩	٢ ٢٣٠,٤
العراق	-	١ ٦٣٨,٨	١٤٣,٣	-	-	٢٨,١	١ ٤٤٤,٩	٣ ٢٥٥,١
قيرغيزستان	-	١٩٨,٧	-	٣٧٧,٧	-	-	٣٧٦,٧	٩٥٣,١
كازاخستان	-	٧٤٥,٧	١٠٥,٠	-	-	-	٤٨٦,٨	١ ٣٣٧,٥
لبنان	-	١ ٣٣٣,٥	-	-	-	٦٦,٨	٧٩٢,٨	٢ ١٩٣,١
مصر	-	١ ٦٩٣,٧	-	-	٥١,٣	١١٩,٩	١ ٠٠٦,٨	٢ ٨٧١,٧
المغرب	-	٩٤,٨	-	-	-	-	٣٠٨,٩	٤٠٣,٧
المملكة العربية السعودية	-	٦٦٦,٧	-	-	-	٥,٠	١ ٢٦٦,٢	١ ٩٣٧,٩
موريتانيا	-	٧٤,٨	-	-	-	-	٢٢٦,٦	٣٠١,٤
اليمن	-	٢ ٦٧٥,٥	٦٦,٠	-	-	-	٥٧٣,٣	٣ ٣١٤,٨
الأنشطة الإقليمية	٤ ٤٧٤,٤	-	-	٣٩٨,٠	-	-	-	٤ ٨٧٢,٤
المجموع الفرعي (٥)								
	١٢٥ ٣١٤,٧	٣٤ ٤٨٩,٢	٥٢ ٠٣٩,٩	١٣ ٥٠٣,٦	٢٥٥,١	٢٢ ٩٨٨,٢	٢٤٨ ٥٩٠,٧	

المكتب الإقليمي/البلد	نوع المساعدة						الدعم
	المساعدة في حالات الطوارئ	الرعاية والإعالة	إلى الوطن	العودة الطوعية إلى	إعادة التوطين	دعم البرامج	
المكتب الإقليمي/البلد	المساعدة في حالات الطوارئ	الرعاية والإعالة	إلى الوطن	العودة الطوعية إلى	إعادة التوطين	دعم البرامج	المجموع
٦- آسيا والمحيط الهادئ							
أستراليا ونيوزيلندا	-	٢١,٥	-	-	٧١٩,٢	٥٧٥,٧	١ ٣١٦,٤
إندونيسيا	-	٤ ٠٥٧,٩	-	٥٤٠,٠	-	١ ٨٥١,٢	٦ ٤٤٩,١
بايوا غينيا الجديدة	-	-	-	١٥٦,٢	-	-	١٥٦,٢
بنغلاديش	-	١١٥,٥	١ ٧٦٣,٨	-	-	٥٤٣,١	٢ ٤٢٢,٤
تايلند	-	٥٥٩,٦	٢ ٧٥٤,٠	-	-	١ ٠٩٧,٦	٤ ٤١١,٢
تيمور - ليشتي	-	-	٢ ٧٨٦,٤	-	-	٢ ٥٩٦,٧	٥ ٣٨٣,١
جمهورية كوريا	-	-	-	-	-	١٩٨,٢	١٩٨,٢

المكتب الإقليمي/البلد		نوع المساعدة					الدعم		
		إعادة التوطين			إعادة الطوعية إلى الوطن		إعادة التوطين المحلي		
		المساعدة في حالات الطوارئ		الرعاية والإعالة		الوطن		إعادة التوطين المحلي	
		المساعدة في حالات الطوارئ		الرعاية والإعالة		الوطن		إعادة التوطين المحلي	
		المساعدة في حالات الطوارئ		الرعاية والإعالة		الوطن		إعادة التوطين المحلي	
		المساعدة في حالات الطوارئ		الرعاية والإعالة		الوطن		إعادة التوطين المحلي	
		المساعدة في حالات الطوارئ		الرعاية والإعالة		الوطن		إعادة التوطين المحلي	
		المساعدة في حالات الطوارئ		الرعاية والإعالة		الوطن		إعادة التوطين المحلي	
		المساعدة في حالات الطوارئ		الرعاية والإعالة		الوطن		إعادة التوطين المحلي	
		المساعدة في حالات الطوارئ		الرعاية والإعالة		الوطن		إعادة التوطين المحلي	
		المساعدة في حالات الطوارئ		الرعاية والإعالة		الوطن		إعادة التوطين المحلي	
		المساعدة في حالات الطوارئ		الرعاية والإعالة		الوطن		إعادة التوطين المحلي	
		المساعدة في حالات الطوارئ		الرعاية والإعالة		الوطن		إعادة التوطين المحلي	
		المساعدة في حالات الطوارئ		الرعاية والإعالة		الوطن		إعادة التوطين المحلي	
		المساعدة في حالات الطوارئ		الرعاية والإعالة		الوطن		إعادة التوطين المحلي	
		المساعدة في حالات الطوارئ		الرعاية والإعالة		الوطن		إعادة التوطين المحلي	
		المساعدة في حالات الطوارئ		الرعاية والإعالة		الوطن		إعادة التوطين المحلي	
		المساعدة في حالات الطوارئ		الرعاية والإعالة		الوطن		إعادة التوطين المحلي	
		المساعدة في حالات الطوارئ		الرعاية والإعالة		الوطن		إعادة التوطين المحلي	
		المساعدة في حالات الطوارئ		الرعاية والإعالة		الوطن		إعادة التوطين المحلي	
		المساعدة في حالات الطوارئ		الرعاية والإعالة		الوطن		إعادة التوطين المحلي	
		المساعدة في حالات الطوارئ		الرعاية والإعالة		الوطن		إعادة التوطين المحلي	
		المساعدة في حالات الطوارئ		الرعاية والإعالة		الوطن		إعادة التوطين المحلي	
		المساعدة في حالات الطوارئ		الرعاية والإعالة		الوطن		إعادة التوطين المحلي	
		المساعدة في حالات الطوارئ		الرعاية والإعالة		الوطن		إعادة التوطين المحلي	
		المساعدة في حالات الطوارئ		الرعاية والإعالة		الوطن		إعادة التوطين المحلي	
		المساعدة في حالات الطوارئ		الرعاية والإعالة		الوطن		إعادة التوطين المحلي	
		المساعدة في حالات الطوارئ		الرعاية والإعالة		الوطن		إعادة التوطين المحلي	
		المساعدة في حالات الطوارئ		الرعاية والإعالة		الوطن		إعادة التوطين المحلي	
		المساعدة في حالات الطوارئ		الرعاية والإعالة		الوطن		إعادة التوطين المحلي	
		المساعدة في حالات الطوارئ		الرعاية والإعالة		الوطن		إعادة التوطين المحلي	
		المساعدة في حالات الطوارئ		الرعاية والإعالة		الوطن		إعادة التوطين المحلي	
		المساعدة في حالات الطوارئ		الرعاية والإعالة		الوطن		إعادة التوطين المحلي	
		المساعدة في حالات الطوارئ		الرعاية والإعالة		الوطن		إعادة التوطين المحلي	
		المساعدة في حالات الطوارئ		الرعاية والإعالة		الوطن		إعادة التوطين المحلي	
		المساعدة في حالات الطوارئ		الرعاية والإعالة		الوطن		إعادة التوطين المحلي	
		المساعدة في حالات الطوارئ		الرعاية والإعالة		الوطن		إعادة التوطين المحلي	
		المساعدة في حالات الطوارئ		الرعاية والإعالة		الوطن		إعادة التوطين المحلي	
		المساعدة في حالات الطوارئ		الرعاية والإعالة		الوطن		إعادة التوطين المحلي	
		المساعدة في حالات الطوارئ		الرعاية والإعالة		الوطن		إعادة التوطين المحلي	
		المساعدة في حالات الطوارئ		الرعاية والإعالة		الوطن		إعادة التوطين المحلي	
		المساعدة في حالات الطوارئ		الرعاية والإعالة		الوطن		إعادة التوطين المحلي	
		المساعدة في حالات الطوارئ		الرعاية والإعالة		الوطن		إعادة التوطين المحلي	
		المساعدة في حالات الطوارئ		الرعاية والإعالة		الوطن		إعادة التوطين المحلي	
		المساعدة في حالات الطوارئ		الرعاية والإعالة		الوطن		إعادة التوطين المحلي	
		المساعدة في حالات الطوارئ		الرعاية والإعالة		الوطن		إعادة التوطين المحلي	
		المساعدة في حالات الطوارئ		الرعاية والإعالة		الوطن		إعادة التوطين المحلي	
		المساعدة في حالات الطوارئ		الرعاية والإعالة		الوطن		إعادة التوطين المحلي	
		المساعدة في حالات الطوارئ		الرعاية والإعالة		الوطن		إعادة التوطين المحلي	
		المساعدة في حالات الطوارئ		الرعاية والإعالة		الوطن		إعادة التوطين المحلي	
		المساعدة في حالات الطوارئ		الرعاية والإعالة		الوطن		إعادة التوطين المحلي	
		المساعدة في حالات الطوارئ		الرعاية والإعالة		الوطن		إعادة التوطين المحلي	
		المساعدة في حالات الطوارئ		الرعاية والإعالة		الوطن		إعادة التوطين المحلي	
		المساعدة في حالات الطوارئ		الرعاية والإعالة		الوطن		إعادة التوطين المحلي	
		المساعدة في حالات الطوارئ		الرعاية والإعالة		الوطن		إعادة التوطين المحلي	
		المساعدة في حالات الطوارئ		الرعاية والإعالة		الوطن		إعادة التوطين المحلي	
		المساعدة في حالات الطوارئ		الرعاية والإعالة		الوطن		إعادة التوطين المحلي	
		المساعدة في حالات الطوارئ		الرعاية والإعالة		الوطن		إعادة التوطين المحلي	
		المساعدة في حالات الطوارئ		الرعاية والإعالة		الوطن		إعادة التوطين المحلي	
		المساعدة في حالات الطوارئ		الرعاية والإعالة		الوطن		إعادة التوطين المحلي	
		المساعدة في حالات الطوارئ		الرعاية والإعالة		الوطن		إعادة التوطين المحلي	
		المساعدة في حالات الطوارئ		الرعاية والإعالة		الوطن		إعادة التوطين المحلي	
		المساعدة في حالات الطوارئ		الرعاية والإعالة		الوطن		إعادة التوطين المحلي	
		المساعدة في حالات الطوارئ		الرعاية والإعالة		الوطن		إعادة التوطين المحلي	
		المساعدة في حالات الطوارئ		الرعاية والإعالة		الوطن		إعادة التوطين المحلي	
		المساعدة في حالات الطوارئ		الرعاية والإعالة		الوطن		إعادة التوطين المحلي	
		المساعدة في حالات الطوارئ		الرعاية والإعالة		الوطن		إعادة التوطين المحلي	
		المساعدة في حالات الطوارئ		الرعاية والإعالة		الوطن		إعادة التوطين المحلي	
		المساعدة في حالات الطوارئ		الرعاية والإعالة		الوطن		إعادة التوطين المحلي	
		المساعدة في حالات الطوارئ		الرعاية والإعالة		الوطن		إعادة التوطين المحلي	
		المساعدة في حالات الطوارئ		الرعاية والإعالة		الوطن		إعادة التوطين المحلي	
		المساعدة في حالات الطوارئ		الرعاية والإعالة		الوطن		إعادة التوطين المحلي	
		المساعدة في حالات الطوارئ		الرعاية والإعالة		الوطن		إعادة التوطين المحلي	
		المساعدة في حالات الطوارئ		الرعاية والإعالة		الوطن		إعادة التوطين المحلي	
		المساعدة في حالات الطوارئ		الرعاية والإعالة		الوطن		إعادة التوطين المحلي	
		المساعدة في حالات الطوارئ		الرعاية والإعالة		الوطن		إعادة التوطين المحلي	
		المساعدة في حالات الطوارئ		الرعاية والإعالة		الوطن		إعادة التوطين المحلي	
		المساعدة في حالات الطوارئ		الرعاية والإعالة		الوطن		إعادة التوطين المحلي	
		المساعدة في حالات الطوارئ		الرعاية والإعالة		الوطن		إعادة التوطين المحلي	

المكتب الإقليمي/البلد		نوع المساعدة				الدعم	
المساعدة فسي		العودة الطوعية إلى				إعادة	
حالات الطوارئ	الرعاية والإعالة	الوطن	التوطين المحلي	التوطين	دعم البرامج	التنظيم والإدارة	الاجموع
قبرص	-	-	-	٢٤٧,١	-	٢٨٣,٨	٥٣٠,٩
لاتفيا	-	٩,٤	-	-	-	٥٧,٥	٦٦,٩
مالطة	-	١٢٤,٥	-	-	-	-	١٢٤,٥
المملكة المتحدة لبريطانيا							
العظمى وآيرلندا الشمالية	-	-	-	٣٢٣,٦	-	٨١٥,٩	١ ١٣٩,٥
النمسا	-	-	-	٧٧٥,٦	-	٥٧٨,٩	١ ٣٥٤,٥
هنغاريا	-	-	-	٩٥٩,٣	-	٦٥٧,٣	١ ٦١٦,٦
هولندا	-	-	-	-	-	٢٣١,٩	٢٣١,٩
اليونان	-	-	-	٥٧٩,١	-	٥٧٢,٤	١ ١٥١,٥
الأنشطة الإقليمية	-	-	-	٦٧٦,٩	-	-	٦٧٦,٩
الاجموع الفرعي (٧)	-	١ ٦٧٩,٢	-	٣٢ ٣٧٥,٠	-	١٨ ٨٣١,٥	٥٢ ٨٨٥,٧
٨- جنوب شرق أوروبا							
ألبانيا	-	١ ١٣٤,٥	-	-	-	٨٠٢,٧	١ ٩٣٧,٢
البوسنة والهرسك	-	٢ ٩٣٩,٨	-	-	-	٣ ٣٩٧,٢	٢٠ ١٩٨,٤
جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية							
السابقة	٦ ٥٦٠,٤	٣ ٣٥٣,١	-	-	-	٢ ٠٢٦,٠	١١ ٩٣٩,٥
جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية	٢ ٤٢٨,٣	٢٥ ٧٩٤,٨	١ ٥٨٠,٠	٨ ٤٤٣,٢	٣١٤,٠	٢ ٥٩٨,١	٤١ ١٥٨,٤
كرواتيا	-	-	٨ ٠٠٢,٨	-	-	١ ٦٩٥,٠	٩ ٦٩٧,٨
الأنشطة الإقليمية	٠,٧	-	٢٠,٠	-	-	-	٢٠,٧
الاجموع الفرعي (٨)	٨ ٩٨٩,٤	٣٣ ٢٢٢,٢	٢٣ ٤٦٤,٢	٨ ٤٤٣,٢	٣١٤,٠	١٠ ٥١٩,٠	٨٤ ٩٥٢,٠
مجموع أوروبا (٧-٨)	٨ ٩٨٩,٤	٣٤ ٩٠١,٤	٢٣ ٤٦٤,٢	٤٠ ٨١٨,٢	٣١٤,٠	٢٩ ٣٥٠,٥	١٣٧ ٨٣٧,٧
٩- الأمريكتان							
الأرجنتين	-	-	-	١٧٢,٧	-	٦٦٩,٨	٨٤٢,٥
إكوادور	-	-	-	٩٩٧,١	-	٣٧٤,٩	١ ٣٧٢,٠
بنما	-	-	-	٣٩٢,٥	-	-	٣٩٢,٥
فنزويلا	-	-	-	٣٧٢,١	-	١ ٢٦٦,٦	١ ٦٣٨,٧
كندا	-	-	-	٤٨٦,٤	-	٤٩٧,٨	٩٨٤,٢
كوبا	-	٣٥٠,٨	١٣١,٠	-	-	-	٤٨١,٨
كوستاريكا	-	-	-	٨٥٢,٦	-	٣٦٠,١	١ ٢١٢,٧
كولومبيا	-	-	-	٣ ٤٧٧,٨	-	٩٤١,٢	٤ ٤١٩,٠
المكسيك	-	-	-	٤٩٣,١	-	١ ٢٩٩,٤	١ ٧٩٢,٥
الولايات المتحدة الأمريكية	-	-	-	١ ٦١١,١	-	٣ ٣٥٩,٣	٤ ٩٧٠,٤
الأنشطة الإقليمية	-	-	-	٣ ٩٠٩,١	-	-	٣ ٩٠٩,١
الاجموع الفرعي (٩)	-	٣٥٠,٨	١٣١,٠	١٢ ٧٦٤,٥	-	٨ ٧٦٩,١	٢٢ ٠١٥,٤
١٠- العمليات العالمية	٧٥٣,٤	٢ ٩١٠,٠	١٢٠,٠	١٢ ١٦١,٦	٢ ٩٥٠,٠	٣١ ٦١٨,٧	٥٠ ٥١٣,٧
الاجموع الفرعي في الميدان							
(١٠-١)	١٥٥ ٤٨٩,٨	٢٠٩ ٧٨٣,٩	١٦٥ ٤٧٢,٦	١٢٧ ٦٢٠,٨	٤ ٧٨٢,٦	١٥٩ ٠٦٣,٥	٨٢٢ ٢١٣,٢

المكتب الإقليمي/البلد		نوع المساعدة		الدعم			
المساعدة فني		العودة الطوعية إلى		إعادة			
حالات الطوارئ		الوطن		التوطين المحلي		التوطين	
الرعاية والإعالة				دعم البرامج		التنظيم والإدارة	
المجموع							
١١- المقر							
دعم البرامج		٣٩ ٥٨٣,١		٣٩ ٥٨٣,١			
التنظيم والإدارة		٣٦ ٣٩٥,٨		٣٦ ٣٩٥,٨			
المجموع الفرعي للمقر (١١)		٧٥ ٩٧٨,٩		٣٦ ٣٩٥,٨		٣٩ ٥٨٣,١	
المجموع (١١-١)		١٥٥ ٤٨٩,٨		٢٠٩ ٧٨٣,٩		١٦٥ ٤٧٢,٦	
١٢٧ ٦٢٠,٨		٤ ٧٨٢,٦		١٩٨ ٦٤٦,٦		٣٦ ٣٩٥,٨	
١٩٨ ١٩٢,١							
١٢- الميزانية العادية للأمم المتحدة							
٢١ ٠٢٠,٥		٢١ ٠٢٠,٥					
١٣- الموظفون الفنيون المبتدئون							
٧ ٢٠٥,٢		٧ ٢٠٥,٢					
مجموع المفوضية (١٣-١)		١٥٥ ٤٨٩,٨		٢٠٩ ٧٨٣,٩		١٦٥ ٤٧٢,٦	
١٢٧ ٦٢٠,٨		٤ ٧٨٢,٦		٢٠٥ ٨٥١,٨		٥٧ ٤١٦,٣	
٩٢٦ ٤١٧,٨							
منها:							
الميزانية البرنامجية السنوية		١١ ٩٧٧,٠		٢٠٩ ٧٨٣,٩		١٢٣ ٥٣٠,٧	
١٢٥ ١٠٥,٤		٤ ٧٨٢,٦		١٨٦ ٥١٧,٧		٣٦ ٣٩٥,٨	
٦٩٨ ٠٩٣,١							
٢٠٠ ٠٩٩,٠		٢ ٥١٥,٤		١٢ ١٢٨,٩		-	
٤١ ٩٤١,٩		-					
١٤٣ ٥١٢,٨							
ميزانية البرامج التكميلية							